من آفات التصحيف

في تراجم أئمة القراء

د. عبد الهادي حميتو

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كنت قبل عقدين من الزمان وأنا بصدد إعداد بحث لي في الدراسات العليا قد استوقفني نوع من التضارب والتباين في المعلومات في كتب الطبقات فيما يتعلق بتراجم بعض مشايخ القراءة بالحرمين الشريفين وبعض الرواة عنهم.

وكان على رأس ما توقفت عنده من ذلك ما جاء في وصف شيخي الإمام نافع بن أبي نعيم المدني وهما: شيبة بن نصاح ومسلم بن جندب بصفة «القاصّ» تارة وبوصف «القاضي» أخرى ومجيء ذلك بالإضافة أحياناً فيقال «قاص أهل المدينة» أو «قاضي أهل المدينة» أو «قاص الجماعة» أو «قاضي الجماعة».

وبينما أنا أتقصى في الأمر وجدت في بعضها هذا الأمر نفسه يتعلق بإمام أهل مكة في القراءة أيضاً عبدالله بن كثير أحد القراء السبعة حيث وصف «قاضي الجماعة» بالضاد المعجمة والياء في بعض مصادر ترجمته.

ولم أستطع عند ذاك أن أحسم في القضية فتركتها معلقة دون أن أبت فيها، إذ كانت بالنسبة للبحث قضية جانبية، ولذلك فقد اكتفيت وأنا أترجم في البحث لشيبة بن نصاح المدني في مشيخة الإمام نافع بنقل ما تضمنه كتاب «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان البستي وقوله عن شيبة بن نصاح:

«شيبة بن نصاح القارئ قاصُ أهل المدينة ممن عُنِيَ بالقرآن، وكان مواظباً على الورع والدين الصحيح»(١).

وكان تعليقي بهامش البحث على قوله «قاص» أهل المدينة بقولي:

«كذا من القصص، وفي بعض المصادر يأتي «قاضي» من القضاء ولعل شيبة قد وليه، والأظهر أنه تصحيف، وسيأتي نظيره عند مسلم بن جندب شيخ نافع»(٢).

ثم عدت إلى كتابة هذه الترجمة بعد أعوام عند كتابة أطروحة الدكتوراة فقوي لدي اعتقاد أن وصف شيبة بن نصاح بالقاص -بالصاد- أقرب من وصفه بالقاضي، وأن تحليته في كتب التراجم بالقاضي إنما هي من قبيل التصحيف.

وكذلك الشأن في مسلم بن جندب وعبد الله بن كثير المكي، إذ رأيت شأن هؤلاء الأئمة واحداً لاشتراكهم في الإقراء جميعاً.

ولقد يخيل إلى بعض القراء العاديين ممن لا يعنيهم أمر التحقيق العلمي في مثل هذه الجزئية، ولا يدركون القيمة المعيارية لمثل هذه النعوت والتحليات في تراجم العلماء، أن البحث في مثل هذا مما لا فائدة فيه، ولا سيما إذا نحن وضعنا في الاعتبار أن وصف هؤلاء القراء الأئمة بهذا الوصف أو بذاك إن لم يزدهم ارتفاع منزلة عند الناس، فهو لا يخل لهم بمقام، ولا يحط لهم من مقدار، سواء نسب إليهم القيام بوظيفة القصّاص أو القيام بولاية القضاء.

---

(١) مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان البستي : (١٣٠/ ترجمة ١٠٢١)

(٢) اختلاف القراءات وأثره في التفسير واستنباط الأحكام : ٤٠ ورقة وهو البحث الذي حصلت به على دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث بالرباط .

وكيف يكون تولي مثلهم للقضاء أمراً مستغرباً يحتاج إلى التحقيق فيه والتوقف في نسبتهم إليه، وقد وليه قبلهم وبعدهم من كان خيراً منهم أو مثلهم أو دونهم منزلةً وفضلاً.

بل كان في زمنهم وبعده أئمة في القراءة عرفوا بولاية القضاء إلى جانب إمامة الإقراء.

فقد كان عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨ هـ) إمام أهل الشام في القراءة قاضياً بدمشق: «تولى القضاء بعد أبي إدريس الخولاني، وكان إمام الجامع بدمشق، وهو الذي كان ناظراً على عمارته حتى فرغ»[(١)].

وكان تلميذه خالد بن يزيد أبو هاشم المزي «قاضي البلقاء» بالشام[(٢)].

وكان أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرووهو ممن أخذ القراءة عن عثمان وعلي رضي الله عنهما قاضياً بالبصرة[(٣)].

وكان في الرواة عن نافع ورواة قراءته جماعة منهم محمد بن عمر الواقدي المدني ثم البغدادي (ت ٢٠٩ هـ)[(٤)] ولي القضاء ببغداد. وكان فيهم أبو قرة موسى بن طارق السكسكي اليماني قاضي مدينة زبيد ممن أخذ القراءة عرضاً عن نافع[(٥)].

وكان في أهم الطرق في قراءة نافع من رواية عيسى بن مينا المعروف بقالون طريق القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي البغدادي (ت ٢٨٢ هـ) وهو من شيوخ أبي بكر بن مجاهد أول من سمع القراء السبعة وألف كتاب السبعة في القراءات[(٦)].

وعلى هذا فلا غضاضة على شيبة بن نصاح ومسلم بن جندب القارئين المدنيين

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (١/ ٤٢٥) (ترجمة ١٧٩٠).

(٢) غاية النهاية: (١/ ٢٦٩) (ترجمة١٢١٩).

(٣) غاية النهاية: (١/ ٣٤٥-٣٤٦) (ترجمة ١٤٩٣).

(٤) ترجمته في غاية النهاية: (٢/ ٢١٩) (ترجمة ٣٣٢٢).

(٥) انظر ترجمته في غاية النهاية: (٢/ ٣١٩) (ترجمة ٣٦٨٢).

(٦) ترجمته في غاية النهاية: (١/ ١٦٢).

ولا على غيرهما من الأئمة في نسبتهما إلى ولاية القضاء طالما أنها وظيفة تزيد في التنويه بهما وشرف رتبتهما.

غير أن الحال عند أهل العلم المتمرسين بتحري الحق واستعمال الميزان العلمي الصحيح لا يعطى لأحد الحق في الافتئات على الحقيقة، بل يدعو إلى التزام الدقة والأمانة في مثل هذه التحليات التي تقترن بأسماء العلماء في التراجم، مما ينأى بها عن التهافت ويصونها عن الابتذال والمجانية والكيل الجزاف، وخاصة إذا كانت تلك الصفات والتحليات مما يبعث على مزيد من الثقة بالمترجم في باب الرواية وتقديس موضعه من الأمانة في النقل والإمامة في الدين، إذ ليس من قبيل الإسهاب والإطناب الذي لا داعي له إلحاح العلماء في تراجم القراء والمحدثين والمفسرين والفقهاء على ذكر مناهجهم العلمية وتحليتهم بتلك الصفات المستنبطة من وظائفهم تنويهاً بأقدارهم، وإنما ذلك عندهم جار مجرى التزكية لأحوالهم، والشهادة لهم، لا سيما للقضاة منهم بكونهم قد جاوزوا القنطرة في مجال العدالة والضبط فضلاً عن التقوى والورع واستقامة الأحوال حتى استحقوا أن يعهد إليهم بمثل هذا المنصب الشرعي الشريف.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

من دواعي كتابة هذا البحث

ما جاء في ذيل «مصحف المدينة النبوية».

ثم كان من الدواعي المباشرة للعودة إلى تحقيق الحق فيما يتعلق بتراجم هؤلاء الأئمة من القراء ما وقفت عليه في ديباجة الذيل الملحق بمصحف المدينة النبوية المطبوع على وفاق قراءة الإمام نافع من رواية ورش بمجمع خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصاحف بالمدينة النبوية الشريفة، وذلك في شأن وصف شيبة بن نصاح فيه بوصف «القاضي» على غرار ما هو موصوف به في عدد من كتب التراجم وغيرها كما سنذكره.

فقد جاء في ذيل هذا المصحف عند ذكر التعريف بالرواية التي طبع عليها ما يلي:

«كتب هذا المصحف الكريم وضبط بما يوافق رواية أبي سعيد عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش المتوفى بمصر سنة سبع وتسعين ومائة من الهجرة عن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني المتوفى بالمدينة سنة تسع وستين ومائة، عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع وأبي داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبي عبد الله مسلم بن جندب الهذلي مولاهم، وأبي روح يزيد بن رومان عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ»[1].

من هنا كان لا بد من العودة مرة أخرى إلى المصادر القديمة والأصول المعتبرة والقيام بتحقيقات علمية في أكثر من مجال من مجالات تحقيق الشخصيات فلعل ذلك يضع بين أيدينا مفاتيح الدخول إلى تمحيص الحقيقة والنفاذ إلى صلب الصواب من السبل الصحيحة التي لا يبقى معها عند الدارس المتتبع غبش في الرؤية، أو إلتباس في التصور والإدراك، أو موضع للخطأ في الحكم بعون الله تعالى وتوفيقه.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

شيبة بن نصاح

في أقدم نص يؤرخ للقراءة والقراء من كتاب «القراءات» لأبي عبيد.

ورجعت في بداية هذه الجولات إلى أقدم نص منقول عن أقدم تأليف في القراءات وهو «لأول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام» (ت ٢٢٤هـ)[2].

---

(١) انظر الصفحات الأخيرة من المصحف المذكور.

(٢) «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري: (١/ ٣٣-٣٤) وانظر ترجمة أبي عبيد في «غاية النهاية»(٢/ ١٧-١٨).

وهذا النص منقول عند الإمام المقرئ أبي الحسن علي بن محمد السخاوي في كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء»(١).

وهو نص فيه طول استهله بقوله: «هذه تسمية أهل القرآن من السلف على منازلهم وتسميتهم وآرائهم» ثم بدأ بذكر سيد المرسلين ﷺ، ثم أتبعه بذكر القراء من المهاجرين ثم تراء الأنصار وأمهات المؤمنين، ثم ثنى بذكر القراء من التابعين من أهل الأمصار الخمسة مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام، ثم ذكر الطبقة الثانية منهم فقال:

«ثم قام من بعدهم بالقرآن قوم ليست لهم أسنان من ذكرنا ولا قدمتهم، غير أنهم تجردوا للقراءة واشتدت بها عنايتهم ولها طلبهم، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم، ويقتدون بهم فيها، وهم خمسة عشر رجلاً من هذه الأمصار المسماة، في كل مصر منهم ثلاثة رجال».

فكان من قراء المدينة:

١- أبو جعفر القارئ واسمه يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي.

٢- وشيبة بن نصاح مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

٣- ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم.

وكان أقدم هؤلاء الثلاثة أبو جعفر، فقد كان يقرئ الناس بالمدينة قبل وقعة

(١) جمال القراء: (٢/ ٤٢٤-٤٣٢).

الحرة[1]، حدثنا بذلك إسماعيل بن جعفر عنه.

ثم كان بعده شيبة على مثل منهاجه ومذهبه.

ثم ثلثهما نافع بن أبي نعيم، وإليه صارت قراءة أهل المدينة، وبها تمسكوا إلى اليوم.

فهؤلاء قراء الحجاز في دهرهم».

قال أبو عبيد:

«وكان من قراء مكة عبد الله بن كثير، وحُمَيْد بن قيس الذي يقال له الأعرج، ومحمد بن مُحَيْصِن فكان أقدم هؤلاء الثلاثة ابن كثير، وإليه صارت قراءة أهل مكة، وأكثرهم به اقتدوا فيها».

ونكتفي بهذا القدر من النص عن بقيته لننظر في دلالته، وخاصة فيما يتعلق بشيبة بن نصاح وعبد الله بن كثير المكي.

فَمِنَ التأملِ فيه وتَدَبُّرِ دلالتِه نُدْرِكُ أن المعنى الجامع والقاسم المشترك بين هذين القارئين وبين غيرهما من الستة المذكورين من قراء الحرمين الشريفين هو أنهم كما قال أبو عبيد: قد «تجردوا للقراءة واشتدت بها عنايتهم..».

وذلك معناه أنهم كانوا متفرغين للإقراء ومنصرفين إليه عن غيره من المشاغل، ومقصودين فيه وحده دون غيره من العلوم التي كانت تؤخذ عن أمثالهم ومعاصريهم من المحدثين والفقهاء.

---

(١) هي الوقعة المشهورة التي كانت بين جيش يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة في حرة واقم بظاهر المدينة سنة ثلاث وستين من الهجرة وقد استشهد فيها عدد من الصحابة رضوان الله عليهم، وكانت بسبب الامتناع عن الدخول في البيعة التي عقدها أهل الشام ليزيد دون رضا أهل الحل والعقد من أهل المدينة، وفيهم عدد من أهل السابقة في الإسلام من المهاجرين والأنصار. انظر كتاب التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لشمس الدين السخاوي: (١/ ٤٤).

وكل ذلك يفيد أن هذا التجرد والتفرغ المتحدث عنه يتنافى مع ما نسب إلى بعض أولئك القراء من ولاية القضاء .

فلنقم الآن بالنظر في شواهد ما ذكره أبو عبيد فيما يخص شيبة بن نصاح ولنرجي الحديث عن ابن كثير لنعود إليه في موضعه من هذا التحقيق، كما سوف نعود إلى الحديث عن مسلم بن جندب وما يتعلق به من ذلك.

شيبة بن نصاح قارئاً ومعلماً

فمن خلال أقدم إشارة وقفنا عندها في نص الإمام أبي عبيد، نجد أن شيبة لم يذكر بغير القراءة والإمامة فيها. وأنه كان بعد أبي جعفر المدني و «على مثل منهاجه ومذهبه» وأنه لم يذكر له أي تعلق بالقضاء.

وقد تحدث الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) عن شيبة في كتابه «المعارف» فقال فيه: «شيبة بن نصاح، كان إمام أهل المدينة في القراءة في دهره»[١].

وذكره الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ) في كتاب السبعة فقال وهو يتحدث عن شيوخ الإمام نافع بن أبي نعيم المدني:

«ومنهم شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب مولى أم سلمة – رضي الله تعالى عنها – زوج النبي ﷺ، وكان قد أدرك عائشة وأم سلمة – رضي الله تعالى عنهما- وكان ختن أبي جعفر[٢] على ابنته»[٣]

(١) المعارف : (ص ١٣٧) .

(٢) هو يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة المشهورين وشيخ الإمام نافع كما تقدم ، توفي سنة ثلاثين ومائة وقيل قبلها أو بعدها بسنتين أو ثلاث . انظر ترجمته في غاية النهاية : (٢/ ٣٨٣ – ٣٨٤)

(٣) السبعة في القراءات : (ص ٥٨).

وقال العلامة ابن النديم في كتاب «الفهرست» تحت عنوان: «أسماء قراء الشواذ وأنساب القراء من أهل المدينة»:

«وشيبة بن نصاح من أهل المدينة في الطبقة الثانية، وهو مولى أم سلمة، ولا نعلم أحداً روى عن نصاح إلا ابنه، وكان إمام دهره في القراءة، وله قراءة»[1]

وذكره العلامة الإخباري محمد بن حبيب في كتاب «المحبَّر» عند ذكر أشراف المعلمين وفقهائهم، فذكر أبا عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب مقرئ أهل الكوفة وشيخ الإمام عاصم بن أبي النجود، وذكر الضحاك بن مزاحم. ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وصالح بن كيسان وعطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن بن هرمز وشيبة بن نصاح ...»[2].

فهذه التراجم المتعلقة بشيبة في مصادر ترجع إلى القرون الثلاثة الأولى بعد زمنه، وكلها تشير إلى موضعه من إمامة القراءة في دهره وانتدابه للإقراء والتعليم لا غير، وليس فيها ذكر لشيء من ولاية القضاء.

وإلى جانب هذا فثمة إشارات لها دلالتها نلتقطها من كتب التراجم مما يساعدنا على تمام البحث في مدى صحة دعوى ولاية شيبة لوظيفة القضاء هذه.

أذكر منها ما تقدم من قول ابن مجاهد عنه: «وكان ختن أبي جعفر على ابنته».

فقد ساق ابن مجاهد عقب هذا خبراً من طريق محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع القارئ قال: «زوج أبو جعفر ابنته من شيبة بن نصاح – وكان مُقِلاً – فقيل لأبي جعفر: زوجت ابنتك شيبة وهو مقلّ، وقد كان يرغب فيها سروات[3] الموالي.

---

(١) الفهرست لابن النديم :(ص ٥٢).

(٢) المحبّر: (ص ٤٧٨).

(٣) يعني أغنياء وأشراف الموالي .

قال: فقال أبو جعفر: إن كان شيبة مقلاً فسيملأ بيتها قرآناً»[1].

ومن أخبار شيبة في هذا الصدد مما يزيد في تقوية الشك في ولايته القضاء، هذا الخبر الذي نقرأه في مصادر ترجمته، فقد أسند ابن مجاهد وغيره عن المفضل بن غسان الغلابي قال: «قُدّم شيبة بن نصاح فصلى على سكينة بنت الحسين رضي الله تعالى عنهما»[2].

فهذا الخبر يفيد أنه قدم على غيره ممن شهد جنازتها من أوليائها أو من الفقهاء والأئمة، وكان المناسب هنا أن يقال: لأنه قاضي المدينة إذا افترضنا أن موتها كان على عهد ولايته للقضاء بها.

غير أن الحافظ ابن الجزري حينما نقل هذا الخبر علق عليه بقوله: «وإنما قدم لفضيلة القرآن»[3]

ومما يزيد في استبعاد ولاية شيبة لهذه الوظيفة ما ذكره الإمام أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي «ت ٤٦٥ هـ» في كتاب الكامل في القراءات في نصه الذي تتبع فيه طبقات القراء بالأمصار فقال في هذا السياق:

«ثم انتهى الأمر إلى من عرفوا بالتلاوة فقط دون الحديث والفقه وتصدروا للقراءة وأخذ الناس عنهم، وتفرقت آثارهم في البلدان ورواتهم في الأقطار ...».

---

(١) السبعة في القراءات: (ص ٥٩).

وقد ذكر ابن مجاهد بعد هذا بالسند نفسه عن نافع قال: لما تزوج شيبة بنت أبي جعفر قال الناس: يولد بينهما مصحف.

يشير بذلك إلى زواج شيبة وهو إمام في القراءة بابنته أبي جعفر القارئ وكانت قارئة أيضا كما سيأتي، ولا يخفى ما في هذا الخبر من دلالة على خفة روح أهل المدينة من جهة، ودلالة على تنويههم بها للزوجين القرينين من هذه الخصوصية التي نادراً ما يقع مثلها.

(٢) كتاب السبعة في القراءات: (ص ٥٩).

(٣) غاية النهاية: (١ / ٣٣٠) (ترجمة ١٤٣٩).

ثم أخذ في تسميتهم فقال بعد ذكر أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني:

«ثم انتهى إلى شيبة بن نصاح فقرأ عليه نافع ...»[(١)].

فهكذا ذكر شيبة في جملة قراء السلف ضمن هذه الطبقة الذين تجردوا للقراءة وحدها «دون الحديث والفقه» كما قال – ولا شك أن ولاية القضاء في هذا الزمن أبعد شيء يمكن تصور وقوعه ممن هذه حاله، وذلك لما تمس إليه الحاجة من رسوخ القدم عند المتصدر للقضاء في العلم بالسنة والفقه في الدين ولا سيما في المدينة النبوية «التي كانت إليها الهجرة، وبها نزل القرآن»[(٢)].

فها نحن إذن حيال أقوال ونقول كثيرة كلها تدفع بدلالاتها القوية في وجه دعوى ولاية شيبة للقضاء وتحمل الناظر فيها حملاً لا هوادة فيه على تغليط من ذهب إلى نسبة هذه الولاية إليه من المؤلفين والمترجمين له من المعاصرين والمحققين لكتب التراث، ولا يبقى حينئذ إذا انتفت ولايته للقضاء غير القول بوقوع التصحيف في عدد من كتب الطبقات وغيرها مما ورد فيه وصفه بالقاضي أو بقاضي المدينة.

وهذا بالفعل هو ما كان ترجح لدي واطمأنت إليه نفسي على الرغم من كثرة ما وقفت عليه من ذكره بتلك التحلية في عدد كبير من المصادر وكتب التراث المحققة بأقلام طائفة مهمة من الباحثين.

ومما زاد في رجحان هذه الكفة في الموازنة عندي أنسي رجعت إلى كتاب «أخبار القضاة» لأبي بكر محمد بن خلف المعروف بوكيع القاضي (ت ٣٠٦ هـ) فوجدته – وهو من أهل هذه الوظيفة – قد تناول موضع القضاء تناول المؤرخ الخبير واستوعب فيه الحديث عن سائر من ولي القضاء في الأمصار الإسلامية الشهيرة إلى زمنه، وفيما

(١) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها – مصورة: (لوحة ٨٠).

(٢) من رسالة مالك بن أنس إلى الليث بن سعد في بيان فضل المدينة – انظر نص الرسالة في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (١/ ٤٢-٤٣).

يرجع إلى موضوعنا، وجدته قد عني عناية خاصة بذكر من ولي القضاء بالمدينة النبوية في زمن النبوة، ثم في زمن خلافة الراشدين، ثم في زمن بني أمية مبتدئاً في هؤلاء بأبي هريرة – رضي الله عنه – إلى آخر من ولي القضاء لهم في آخر دولتهم، وهو محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله(١).

ثم أردف ذلك بذكر من ولي القضاء بالمدينة لبني العباس مراعياً في ولايتهم الترتيب التاريخي(٢).

وفي كل ذلك لم يورد ذكراً لا لشيبة بن نصاح ولا لصاحبه مسلم بن جندب الهذلي فيمن ولي القضاء بها، سواء في أيام بني أمية أو فيما أدركاه من أيام بني العباس ابتداء من سنة (١٣٢) من الهجرة بعد سقوط دولة الأمويين.

وليس هذا فقط، ولكنه أورد خبراً آخر ظننت أنه بالنسبة للموضوع مما يصح أن يقال فيه ما قيل في المثل العربي: «قطعت جهيرة قول كل خطيب» وذلك لما يدل عليه من الجزم والبت فيما نحن فيه.

ففي سياق حديثه عن تسلسل القضاة بالمدينة لبني العباس تحدث عن عبد الله بن زياد بن سمعان الذي ولي القضاء لهم بالمدينة في عهد أبي جعفر المنصور (١٣٧ – ١٥٨ هـ) ثم قال عنه:

«وقد ولي أربعين ليلة فحسب ثم عُزِلَ بغيره، ولم يله مولى غيره»(٣).

والظاهر أنه يعني أن جميع من تولوا منصب القضاء قبله بالمدينة إلى هذا التاريخ كلهم صرحاء النسب ولم يل القضاء بها أحد من الموالي قبل ابن سمعان المذكور فإنه ولي القضاء خارجاً بذلك عن هذا التقليد المألوف.

(١) أخبار القضاة: (١ / ٨٤)، (١ / ١١١)، (١ / ١٨١ – ١٩٩).

(٢) أخبار القضاة: (١ / ٢٠٠) وما بعدها.

(٣) أخبار القضاة: (١ / ٢٢٢).

وذلك يقتضي بدلالة التضمن أن كلا من شيبة ومسلم بن جندب لم يل القضاء قط، لأن الأول بإجماع مترجميه كان مولى أم سلمة، ولأن الثاني كان مولى هذيل كما سيأتي. يضاف إلى ذلك تقدم وفاتهما على زمن خلافة المنصور، وخاصة مسلم بن جندب.

فقد توفي شيبة على الخلاف سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة ثمان وثلاثين في أيام المنصور[1].

وتوفي مسلم بن جندب بعد عشر ومائة في قول وفي قول ثاني سنة ثلاثين ومائة[2].

فلا علاقة لشيبة وصاحبه حتى الآن بشيء من ولاية القضاء لتضافر هذه الأدلة على ما ذكرناه والتقائها جميعاً على استبعاد ذلك في حقهما.

وذلك ما كنت وصلت إليه في شأن شيبة اعتماداً على هذه الأقوال والأمارات.

ذكر من نسب شيبة إلى ولاية القضاء من المؤلفين والمحققين ومن ساوى بينه وبين صاحبه مسلم بن جندب الهذلي في ذلك

وقبل أن أقدم إلى القارئ الكريم ما انتهيت إليه من نتيجة في شأن هذين الإمامين وعلاقتهما بهذه التحلية أسوق فيما يلي مجموعة من النقول عن عدد مهم من المصادر والمراجع التي ترجمت لهما فوصفتهما معاً بصفة القاضي أو قاضي المدينة أو بصفة «القاص» بالصاد، أو خالفت بينهما فوصفت هذا بما لم تصف به ذاك.

وأبدأ في ذلك بالمصادر القديمة المطبوعة من طبقات وغيرها مما تيسر لي في هذه العجالة مشيراً إليها بأرقام دون مراعاة ترتيب معين.

---

(١) غاية النهاية: (١/ ٣٢٩-٣٣٠) (ترجمة ١٤٣٩) والقول الأول لخليفة بن خياط في الطبقات.

(٢) المصدر نفسه: (٢/ ٢٩٧) (ترجمة ٣٦٠٠) والأول قول الذهبي في معرفة القراء: (١/ ٦٧).

١- ففي كتاب معرفة القراء الكبار وطبقاتهم على الأمصار للحافظ أبي عبد الله الذهبي.

الطبعة الأولى: (١/ ٦٤-٦٥). بتحقيق محمد سيد جاد الحق.

٢- وفي الطبعة الثانية (١/ ٧٩). بتحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس جاء في ترجمة شيبة ما يلي:

«شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني المقرئ الإمام، مولى أم سلمة – رضي الله عنها – وأحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضي المدينة ومقرئها مع أبي جعفر».

وجاء عنده في ترجمة مسلم بن جندب قوله:

«مسلم بن جندب أبو عبد الله المدني القارئ القاصّ مولى هذيل ...... ثم قال:

«وكان من فصحاء أهل زمانه، وكان يقصّ بالمدينة»[١].

غير أنه قد جاء في أثناء الترجمة في الطبعتين ما يلي:

«جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال: يا أبا محمد: أي الأيام خير ؟ قال: سل عن ذلك القاضي مسلم بن جندب»[٢].

هكذا ذكر أولاً بما يدل على أنه كان يقص، وذكر أخيراً بما يدل على أنه كان قاضياً فوافق شيبة مرة وخالفه مرتين في هذه الترجمة عند الذهبي ودون أن ينبه المحققون على ما هو الصواب من التحليتين.

٣- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٣٢٩ – ٣٣٠).

(١) معرفة القراء الكبار: (١/ ٦٥)، (١/ ٧٩ – ٨٠).

(٢) المصدر نفسه.

قال ابن الجزري في ترجمة شيبة:

«إمام ثقة مقرئ المدينة مع أبي جعفر وقاضيها، ومولى أم سلمة».

وقال في ترجمة مسلم بن جندب:

«أبو عبد الله الهذلي مولاهم، المدني القاصّ، تابعي مشهور»[1].

ففرق ابن الجزري بينهما كما فرق الذهبي قبله فجعل شيبة قاضياً، وجعل صاحبه قاصًّا كما رأينا.

٤- وفي كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري (ص ١٧)

بتحقيق جماعة من الأساتذة نشر دار الكتب العلمية

قال في سياق ذكر شيوخ نافع المدني:

«وشيبة بن نصاح القاضي، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي»

فوصف الأول بالقاضي واكتفى في الثاني بنسبه في هذيل.

٥- وفي كتاب الأعلام لخير الدين الزركلي: (٣/ ١٨١):

قال في ترجمة شيبة بن نصاح: «قاضي المدينة وإمام أهلها في القراءات».

فوصفه بالقاضي ولم يترجم لمسلم بن جندب.

٦- وفي كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ص ٨)

طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

جاء في سياق حديثه عن شيوخ نافع ما يلي:

«ورجال نافع الذين سمّاهم خمسة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، وأبو داود

---

(١) غاية النهاية: (٢/ ٢٩٧) (ترجمة ٣٦٠٠).

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبوعبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاصّ، وأبو روح يزيد بن رومان».

فقال أبو عمرو الداني في الأول «القاضي» وفي الثاني «القاص» على نحو ما قال الذهبي وابن الجزري.

وفي كتاب إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أبي العباس أحمد البنا الدمياطي.

(١/ ١٩) بتحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل.

قال في ترجمة نافع: «تلقى القراءة على سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وعبد الرحمن بن هرمز، وشيبة بن نصاح القاضي ومسلم بن جندب الهذلي».

فهكذا وصف شيبة بن نصاح بالقاضي وسكت عن صاحبه.

٨- وفي كتاب القصد النافع في شرح أرجوزة الدرر اللوامع لأبي الحسن بن بري التازي تأليف أبي عبدالله محمد بن إبراهيم الشريشي الأندلسي نزيل فاس (ت ٧١٨ هـ) (ص٦٥-٦٦) بتحقيق التلميذي محمد محمود والطبعة الأولى: (١٣١٣ هـ)[1].

قال في تسمية شيوخ نافع: «وشيبة بن نصاح القاضي، وأبوعبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي».

٩- وزاد المحقق فترجم لشيبة فقال: «قاضي المدينة وإمام أهلها في القراءات»[2].

ثم ترجم لصاحبه فقال: «أبو عبد الله الهذلي مولاهم القاضي».

(١) طبع بدار الفنون للطباعة والنشر - جدة.

(٢) القصد النافع: (٦٦).

فسوى بينهما في النسبة إلى ولاية القضاء، هذا مع أنه أشار في توثيق الترجمتين إلى كتابي الذهبي وابن الجزري الآنفي الذكر، وهما كما مر بنا قد خالفا بين المترجمين فنسبا شيبة إلى القضاء ومسلماً إلى القصص.

١٠- وفي كتاب النجوم الطوالع في شرح الدرر اللوامع للشيخ إبراهيم المارغني التونسي.

طبعة دار الكتاب بالدار البيضاء – المغرب (ص ١٧).

جاء في سياق ذكره لمشيخة نافع قوله: «وشيبة بن نصاح القاضي وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي». فسوى بينهما في ولاية القضاء.

١١- وفي نفس الكتاب في طبعة دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت- لبنان (١٤١٥ هـ) – (١٩٩٥م)

في الصفحة ١٤ ذكرهما فوصف كل واحد منهما بالقاضي سواء.

١٢- وفي كتاب تحصيل المنافع في شرح الدرر اللوامع لأبي زكريا يحيى بن سعيد الكرامي الجزولي السملالي.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

بتحقيق الأستاذ الحسن طالبون: الجزء الثاني ص ٣٨ نشر المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش: ١٩٩٧ م

سمى المؤلف شيوخ نافع فذكر فيهم شيبة ومسلماً دون زيادة نسبة أو تحلية.

وعلق المحقق فقال في شيبة: «مولى أم مسلمة وقاضي المدينة وإمامها في القراءات»

وقال في مسلم بن جندب: «أبو عبد الله الهذلي مولاهم المدني تابعي مشهور»

ولأننا يعنينا هنا التحقيق في شأن شيبة قبل صاحبه مسلم بن جندب أسرد فيما يلي أسماء المؤلفين والمحققين الذين وقفت على ذكرهم لشيبة بولاية القضاء مرقمين مع من ذكرنا في هذه القائمة.

١٣- الدكتور أحمد نصيف الجنابي في تحقيقه لكتاب قراءات القراء المعروفين

بروايات الرواة المشهورين.

للإمام أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ص٤٤).

١٤- الدكتور غانم قدوري الحمد في تحقيقه لكتاب «الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف» لأبي إسحاق إبراهيم بن وثيق الإشبيلي: (ص٨٦).

١٥- الدكتور محمد عبد الخالق محمد جادو في تحقيقه لكتاب «إبراز المعاني من حرز الأماني» للحافظ أبي شامة المقدسي المقرئ المجلد الأول بهامش (ص ٨٦).

١٦- الدكتور عمر الكبيسي في تحقيقه لكتاب «الموضح في وجوه القراءات وعللها» لابن أبي مريم.

المجلد الأول بهامش (ص١١٢).

١٧- الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في تحقيقه لكتاب «الإبانة عن معاني القراءات» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني - طبعة نهضة مصر - (ص ٨٨).

١٨- الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في تحقيق الكتاب نفسه: الطبعة الثالثة: طبعة منقحة كما كتب على الغلاف - نشر المطبعة الفيصلية: بهامش (ص٩٩).

١٩- الدكتور عبد الفتاح يحيى إبراهيم في تحقيقه لكتاب «التذكرة في القراءات الثمان» لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون: الطبعة الثانية: السنة (١٩٩١م) المجلد الأول بهامش (ص٤٨).

٢٠- الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت في تحقيقه لكتاب «غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار» لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار - الطبعة الأولى: (١٤١٤هـ) المجلد الأول بهامش (ص١٦).

٢١- الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القارئ في كتابه «حديث الأحرف السبعة» طبع دار النشر الدولي بالرياض - بهامش (ص١٥٠).

٢٢- الشيخ علي النجدي ناصف ومن معه في تحقيقهم لكتاب «المحتسب لتبيين وجوه شواذ القراءات» لأبي الفتح عثمان بن جنّي: الطبعة الثانية: (١٤٠٦هـ) المجلد الأول بهامش (ص٤٤).

٢٣- الدكتور عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى في تحقيقه لكتاب «القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز» للشيخ أبي عيد رضوان بن محمد المخللاتي - الطبعة الأولى: (١٤١٢هـ) بهامش (ص ٣٧٨).

٢٤- الشيخ بدرالدين قهوجي في تحقيقه لكتاب «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي نشر دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - المجلد الأول بهامش (ص١١).

٢٥- الدكتور محي الدين رمضان في تحقيقه لكتاب «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ المجلد الأول بهامش (ص٨٨).

٢٦- الشيخ محمد السحابي في تحقيقه لكتاب «التعريف في اختلاف الرواة عن نافع» للحافظ أبي عمرو الداني بهامش (ص ١١٦-١١٧).

٢٧- الدكتور محي الدين رمضان في تحقيقه لكتاب «التبصرة في القراءات السبع» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي - الطبعة الأولى - الكويت - (١٤٠٥)- بهامش (ص٤٥).

٢٨- الدكتور علي حسين البواب في تحقيقه لكتاب «جمال القراء وكمال الإقراء» لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي - مكتبة التراث - مكة المكرمة - الطبعة الأولى: (١٤٠٨هـ) المجلد الأول بهامش (ص ٤٢٨).

٢٩- الدكتور حسن ضياء الدين عتر في تحقيقه لكتاب «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» للإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - نشر دار البشائر الإسلامية -

بيروت – لبنان الطبعة الأولى: (١٤٠٨هـ) بهامش (ص ٢٣٩).

٣٠- الشيخ عبد الفتاح السيد أحمد عجمي المرصفي في كتابه «الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون» بمراجعة الشيخ عبد الفتاح القاضي: (ص٢٦).

٣١- الشيخ علي بن محمد الضباع مراجع المصاحف بمشيخة المقارئ المصرية في كتابه:

«الجوهر المكنون في رواية قالون» مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر: (١٣٥٥هـ)- (ص٣).

٣٢- أحمد بن عبد الواحد الخياطي في تحقيقه لكتاب «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام نشر وزارة الأوقاف المغربية بالرباط:(١٤١١هـ) المجلد الثاني (ص١٩٢).

٣٣- الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت ١٢١٤ هـ) في «إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الأماني» مخطوط: لوحة ١٥ من المصورة قال عند ذكر شيوخ نافع «وشيبة بن نصاح المدني القاضي».

٣٤- الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه «تقريب التهذيب» (ص ٤٤٢) بتحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني نشر دار العاصمة – السعودية (١٤١٦هـ).

فهذه بضع وثلاثون ترجمة لشيبة في كتب الطبقات والمؤلفات في علوم القرآن وتعاليق المحققين عليها كلها تصف شيبة بن نصاح بوصف القاضي أو بقاضي المدينة، وبعضها يذكر معه صاحبه مسلم بن جندب بالتحلية نفسها، وكثير منها يذكر شيبة بما دون صاحبه الذي يوصف فيها بوصف «القاصّ» من القصص لا بالقاضي من القضاء.

فما هو المخرج من هذا الإشكال ؟ وهل كان هذان القارئان قاضيين بالفعل، أو أحدهما؟؟

لقد كنت قبل تعمقي في البحث أميل إلى كون الأمر في نسبة القارئين المذكورين إلى ولاية القضاء لا يزيد عن كونه آفة من آفات التصحيف التي كثيراً ما جنت على الحقيقة العلمية، وقلبت المعاني وحرفت الأسماء والأنساب حتى إن أئمة أهل السنة قد ابتدعوا لمقاومتها علماً كاملاً يدعى علم «المؤتلف والمختلف»(١)

كما ألف عدد منهم في «تصحيف المحدثين»(٢) تنبيهاً على ما وقع ويقع في كتب الرواية من تصحيف مماثل.

وهكذا بقيت مقيماً على رأيي في هذين القارئين واستبعاد وقوع ولاية القضاء لهما على بدل، ولا سيما وهما موليان من الموالي، كما أنهما يعيشان في المدينة دار الهجرة ومستقر المهاجرين والأنصار، وفيها عِلْيَة العلماء والفقهاء من أبنائهم وأحفادهم ممن ترشحهم مناصبهم الدينية والعلمية قبل غيرهم لهذه الوظيفة بالمدينة النبوية.

شيبة يتولى القضاء
حقاً لآخر خلفاء بني أمية

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وعلى الرغم مما قدمنا مما عرضه وأفاض فيه الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن خلف المعروف بوكيع القاضي (ت ٣٠٦هـ) في كتاب «أخبار القضاة» محاولة منه لاستقصاء أعلام القضاة الذين تولوا هذه الوظيفة بالمدينة المنورة ابتداءً من عهد النبوة ومروراً

(١) المؤتلف والمختلف : هو ما يأتلف في الخط أي تتفق صورته ويختلف لفظه .
قال الإمام بدر الدين بن جماعة : «وهو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم لا سيما أهل الحديث ، ومن لم يعرفه كثُر خطؤه» انظر كتابه : المنهل الرويّ في مختصر علوم الحديث النبوي : (ص ١٢١).
وقد ألف فيه عبد الغني بن سعيد والذهبي وابن حجر وغيرهم – انظر إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي : (٥٩) نشر دار الكتب العلمية بيروت : (١٤٠٥هـ) – تحقيق الشيخ إبراهيم العجوز .

(٢) منهم الإمام الخطابي (ت ٣٨٨) انظر كتابه إصلاح غلط المحدثين بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن – نشر مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ – بيروت – لبنان .

بعهد بني أمية، وانتهاء إلى خلافة بني العباس حتى زمنه في أوائل المائة الرابعة من الهجرة النبوية وقوله أيضا في ترجمة ابن سمعان الآنف الذكر ممن ولي القضاء لبني العباس بالمدينة: «ولم يله مولى غيره».

فإن غير القاضي وكيع قد أثبت ولاية شيبة لهذه الوظيفة بالمدينة في آخر عمره، وربما توفي وهو يتولاها.

فهذا الإمام المؤرخ المحدث الحافظ شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) يذكر ذلك في كتابه «التحفةاللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (١/ ٥١ – ٥٢) فيقول متتبعاً لتسلسل ولاية القضاء بالمدينة على عهد التابعين:

«وكان في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم على قضاء المدينة شيبة بن نصاح المقرئ التابعي، وعلى إمرتها مع مكة والطائف: عبد الملك بن محمد بن عطية السعدي، وليها سنة ثلاثين ومائة، ولم يلبث أن قتل مروان وانقضت دولة بني أمية»[(١)].

وقال السخاوي مرة أخرى في ترجمة شيبة في أسماء أعلام المدينة في حرف الشين من الكتاب نفسه:

«شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب القارئ، من أهل المدينة، وأبوه كما سيأتي مولى أم المؤمنين أم سلمة، وأحد مشيخة الإمام نافع في القراءات...».

ثم قال فيما يهمنا: «وقال ابن حبان: روى عنه أهل المدينة، وكان قاضياً بها إمام أهلها في القراءات»[(٢)].

---

(١) التحفة اللطيفة: (١/ ٥١ – ٥٢)

(٢) التحفة اللطيفة: (١/ ٤٤٦) (ترجمة ١٧٤٨).

عودة إلى
التصحيف وجنايته على الحقيقة

وهكذا أمكن لنا أن نخرج من هذا الإشكال مع الإمام الحافظ السخاوي، وأن نقف على أن شيبة قد ولي القضاء بالمدينة بالفعل، ربما كان ذلك لمدة وجيزة، ولعل سبب قصر مدته في هذه الولاية يعود إلى وفاته، إذا صح أنه توفي سنة (١٣٠هـ)، أو على الأقل يعود إلى اختلال الأحوال بسبب تداعي دولة بني أمية إلى السقوط ومقتل مروان آخر خلفائها سنة (١٣٢هـ).

غير أن مما يلفت النظر مرة أخرى أن السخاوي - رحمه الله - قد اعتمد في معلوماته على ما ذكره الإمام ابن حبان في إثبات ولاية شيبة لقضاء المدينة، بينما نجد أن ابن حبان فيما بين أيدينا من كتابه - يقول في ترجمة شيبة في كتابه «مشاهير علماء الأمصار»: (ص ١٣٠) (ترجمة ١٠٢١):

«شيبة بن نصاح القارئ قاصّ أهل المدينة، ممن عُني بالقرآن، وكان مواظباً على الورع والدين الصحيح».

وعندما ترجم لصاحبه مسلم بن جندب في الصفحة ٧٥ ترجمة ٥٣٨ قال:

«مسلم بن جندب الهذلي، كان قاصّ أهل المدينة، مات سنة ست ومائة».

فابن حبان قد نقل إلينا عنه في هذا الكتاب خلاف ما نقله عنه السخاوي، إذ وجدناه قد وصف كلاً من شيبة ومسلم بصفة واحدة وهي «قاصّ أهل المدينة»، وزاد مصحح الكتاب فوضع على الصاد المهملة علامة التشديد في الترجمتين[1].

---

(١) كتاب مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان البستي - عني بتصحيحه المستشرق فلايشهمر - نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

فأي الصفتين أحق بالاعتماد، وأي النقلين على الأقل في حق شيبة بن نصاح أولى بالاتباع؟؟

لا شك أن ما نقله السخاوي في التحفة هو الصواب، وأن وصفه بقاضي المدينة من القضاء بالضاد هو الحق الذي لا ينبغي الارتياب فيه، وأن لفظ ابن حبان عند مصحح كتابه قد دخله التصحيف فيما يتعلق بحلية شيبة، يدل على ذلك أن السخاوي قد صرّح في عبارته السابقة بما لا يحتمل التصحيف حين قال:

«وكان في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم على قضاء المدينة شيبة بن نصاح المقرئ التابعي».

فحدد المدة وسمى الخليفة، ووصل ذلك كما تقدم بتسمية من كان على إمرة المدينة لهذا العهد.

وبهذا يصبح النص على ولاية شيبة لقضاء المدينة على عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ثابتاً لا شبهة ولا ريبة فيه لنقل ابن حبان له واعتماد السخاوي عليه في ثبوته وتحديده للزمان والمكان تحديداً لا التباس فيه.

ومعنى هذا بالتبع أن وصفه بالقاضي أو بقاضي المدينة في المصادر والمراجع الآنفة الذكر قد وافق الواقع وأصاب شاكلة الصواب، وطابق الثابت المنقول.

ويبقى الجواب فقط عما ذكره وكيع القاضي من جهتين: جهة عدم ذكره لشيبة فيمن ولي قضاء المدينة، وجهة نفيه لولاية مولى للقضاء بها قبل ابن سمعان كما تقدم.

والمخرج من هذا سهل. وهو أن وكيعاً لم يبلغه خبر ولايته، وبلغ ابن حبان فأخبر به، وقديماً قرر علماء الأثر أن «من حفظ حجة على من لم يحفظ» فلا يبقى هنالك على الخبر بولايته تحفظ ولا إعتراض.

وكذلك يكون الجواب عن تولية القضاء مع أنه مولى، إذ الوقائع المشابهة تؤيده، فقد ولي قضاء مكة وغيرها لهذا العهد وقبله بعض الموالي، فولاية شيبة له بالمدينة لا

تخل بشيء من شروط هذه الولاية[١].

يضاف إلى هذا أن الإمامين ابن حبان والسخاوي في إثباتهما لخبر ولايته معهما زيادة علم في الموضوع عن شيبة فأخبرا بها، فإذا عارضها نفي وكيع القاضي لم يقوَ نفيه على مقاومة العلم الذي معهما. لا سيما وهما اثنان، ثم هما أيضاً مثبتان والمخالف لهما ناف، والمثبت مقدم على النافي كما هو مقرر ومعلوم من قواعد أهل النقل.

وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه ما يشهد لإسناد مثل هذه المهمات للكفاءة والثقات من الموالي:

«أن نافع بن عبد الحارث الخزاعي لقي عمر بعسفان، وكان عمر يستعمله على مكة، فقال: من استعملت على أهل الوادي ؟ - يعني مكة – فقال: ابن أبزى. قال: ومن ابن ابزى ؟ قال: مولى من موالينا، قال: فاستخلفت عليهم مولي ؟! قال: إنه قارئ لكتاب الله عز وجل، وإنه عالم بالفرائض» قال عمر

أما إن نبيكم قال: (إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين)[٢]

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

من دعاوى التصحيف الأخرى
في اسم شيبة

وإذا كنا فيما تقدم ننظر في دعوى التصحيف في حلية شيبة بن نصاح، فإننا هنا

---

(١) انظر الشروط المطلوبة في ولاية القضاء في كتاب أدب القاضي لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاصّ (ت ٣٣٥هـ) : (١/ ١٠١ – ١٠٦) بتحقيق الدكتور حسين خلف الجبوري نشر مكتبة الصديق بالطائف – المملكة العربية السعودية . وانظر في ولاية بعض الموالي القضاء بمكة كتاب أخبار القضاة لوكيع : (١ / ٢٦٢ – ٢٦٣) .

(٢) صحيح مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها : باب فضل من يقوم بالقرآن : رقم الحديث : ٣٦٩ (١/ ٩٥٩).

تلقاء دعوى جديدة أخرى أثارها بعض المشايخ في محاضرة لطلابه في بعض الكليات حيث ادعى أن الصواب في اسم شيبة هذا «شنينة» تصغير «شنة» وهي القربة الصغيرة التي يكون فيها الماء.

وأحسب أن الشيخ قد انساق إلى هذا معتمداً فيه على ذاكرته، والذاكرة قد تخون، والكمال لله وحده.

وإنما يتعلق الأمر في الحقيقة بعَلَم آخر من أعلام الرواية القرائية أو على الأصح بوالد راو من رواة قراءة نافع المدني من المصريين، وهو المترجم باسم:

سقلاب بن شيبة:

فقد ترجم له الحافظان الذهبي وابن الجزري في طبقات القراء.

فقال فيه الذهبي: «سقلاب بن شيبة أبو سعيد المصري، قرأ القرآن على نافع ... ثم ذكر وفاته سنة ١٩١ هـ»[١]

وقال ابن الجزري: «سقلاب بن شيبة أبو سعيد المصري، قرأ القرآن عرضاً على نافع بن أبي نعيم، قال الداني: وروى عنه كتاب التمام[٢]، وكان يقرئ بمصر مع ورش ...»[٣].

كما ذكره ابن الجزري مرة أخرى في ترجمة نافع في عداد رواة قراءته فقال فيه: سقلاب بن شبيبة[٤] فلا شيء حتى الآن يدل على وجود تصحيف في اسم والد هذا الراوي المعروف في رواية قراءة نافع.

---

(١) معرفة القراء الكبار: (١ / ١٣٢).

(٢) هو كتاب وقف التمام للإمام نافع – انظر المؤلفين الرواد في الوقف والابتداء في الفهرست لابن النديم: (ص ٤٠).

(٣) غاية النهاية: (١ / ٣٠٨ – ٣٠٩) (ترجمة ١٣٥٩).

(٤) غاية النهاية (٢/ ٣٣٠ – ٣٣١) (ترجمة ٣٧١٨).

غير أن بعض المصادر القديمة ومنها كتاب لأبي عمرو الداني نفسه الذي ينقل عنه ابن الجزري - تذكر والد هذا القارئ باسم «شنينة» بصيغة التصغير، وتزيد فتجري فيه خلافاً في الشين والسين؛ ولعل الشيخ الذي أثار هذا الإشكال في شأن شيبة بن نصاح قد سبق له الاطلاع على شيء من هذا بالنسبة لوالد سقلاب فأشتبه عليه.

وبيان ذلك أن أبا عمرو الداني عندما ذكر الرواة عن نافع في شرحه على القصيدة الخاقانية في التجويد لأبي مزاحم الخاقاني عطفه على غيره من الرواة فقال فيه:

«سقلاب بن شنينة – قال – ويقال ابن سنينة»[1].

ووقفت على مثل هذا دون ذكر لهذا التردد، وذلك عند الإمام ابن جبارة الهذلي في كتاب الكامل إذ قال في سياق ذكره لإسناده لقراءة نافع من طريق يونس بن عبد الأعلى الفقيه المصري قال يونس:

«قرأت على سقلاب بن شنينة».

وزاد الناسخ فضبط الاسم بالحركات بضم الشين وفتح النون[2]

ثم رأيت بعض الباحثين في تحقيقه لكتاب «غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار» قد اعتمد هذا الضبط في ترجمته لهذا القارئ بمناسبة ذكر الحافظ أبي العلاء له فقال فيه: «سقلاب بن شنينة ...» وذكر ترجمته نقلاً عن كتابي الذهبي وابن الجزري في القراء ثم قال:

«وتصحف «شنينة» في غاية النهاية المطبوع إلى شيبة، وانظر تعليق محققي، «معرفة القراء» على ذلك[3] فإن كان الشيخ قد طال عهده بالوقوف على هذا فتوهم لبعد

---

(١) شرح القصيدة الخاقانية – مصورة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: لوحة (٨١).

(٢) الكامل في القراءات: مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية.

(٣) غاية الاختصار لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار: (١/ ٣)بتحقيق الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت؛ وانظر مثله عند الشيخ حسين بن محمد العواجي في تحقيقه لكتاب بستان الهداة في القراءات الأربع عشرة لابن الجندي : (ص ٢١).

العهد أن الأمر فيه يتعلق بشيبة بن نصاح فذلك أمر وارد من السهولة بمكان أن يقع منه ومن غيره ؛ فلا ينتطح في هذا الوهم عند عنزان كما يقال:

وأما أن يكون وقوع التصحيف في والد سقلاب بحيث انتقل إذا صح أنه انتقل من شنينة إلى شيبة، من شأنه أن يجعل كل علم من الأعلام إسمه شيبة مصّحفاً ولا ريب عن شنينة فذلك مما لا ينبغي الاشتغال بتفنيده لسقوطه وفساده.

أما نحن فلسنا نرتاب في أن اسم شيبة بن نصاح هو هذا الذي رتبه ابن الجزري مع أمثاله في حرف الشين وهو المذكور في سائر المصادر وكتب الطبقات، وهو الذي صرح به أبو عمر الداني نفسه على خلاف ما ذكره آنفاً في والد سقلاب وذلك في قوله في المنبهة متحدثاً عن شيوخ نافع:

قرأ بالدار على الأكابر ... من تابعي الصحابة المشاهر

يزيد وابن هرمز وَشَيْبة ... ومثلهم من علماء طَيْبِة[1]

وعليه فإذا ثبت أن والد سقلاب اسمه «شنينة»[2] لا شيبة، فليس كل من اسمه شيبة هو بالضرورة مصحّف عنه، لا سيما وأن إسم شيبة والتسمية به أمر معروف في الجاهلية والإسلام فلا اعتراض عليه بمثل هذا التوهم البعيد.

شيبة وإنتماؤه المدني

وإذا كان شيبة بن نصاح لا تحوم شائبة شك حول إنتمائه إلى المدينة النبوية وإن

(١) الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات لأبي عمرو الداني : البيتان رقم (٢٠٩ - ٢١٠) .

(٢) ومن الطريف أن سقلاب بن شيبة جاء ذكره في كتاب السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد بتحقيق الدكتور شوقي ضيف فقال فيه المحقق في صفحة ٩١ في هامش رقم ٥: «سقلاب بن شعبة» فذكر «شعبة» بالعين بدل الياء وهذا طرف مما نحن فيه يشهد على ما للتصحيف من جناية على أسماء الأعلام .

كان من موالي بعض أهلها فإن إنتماءه هذا قد تصحف على بعض المحققين فنسبه إلى الكوفة بعد أن نسبه إلى المدينة مع أنه ينقل ترجمته عن ابن الجزري[١].

أمثلة أخرى من التصحيف وما شابهه مما دخل ترجمة شيبة

والأمر في هذه المرة يتعلق باسم والده، وقد جاء ذكره في سائر المصادر بإسم نصاح.

وقد عنى العلامة الفيروز آبادي بضبطه فقال في القاموس: «ونصاح ككتاب: ج نصح ونصاحة،ووالد شيبة القارئ»، كما ضبطه في مثل ذلك الحافظ ابن حجر فقال «بكسر النون بعدها مهملة وآخره مهملة»[٢].

ومن التصحيف الذي طاله مع ذلك مما أبعد فيه الناسخ والطابع النجعة: ما جاء في شأنه في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني فإنه ذكره فيه «أخبار سكينة بنت الحسين بن علي رضي الله عنهما وذلك عند ذكر وفاتها وتقديم شيبة للصلاة عليها كما قدمنا، فجاء لفظ الخبر في الكتاب هكذا: «وصلى شيبة بن النطاح على سكينة»[٣] فزاد الناسخ الألف واللام في إسم والد شيبة، بل أكثر من ذلك تحوّل الصاد عنده إلى طاء وتغير الاشتقاق.

ومما طال ترجمة شيبة فشوش على طائفة من المعلومات المتعلقة به:

(١) الإشارة هنا إلى مقدمة تحقيق كتب المكتفي في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني بتحقيق الدكتورة يوسف عبد الرحمن المرعشلي (ص ٣٢) حيث قال: «وأول من نعلم أنه وضع فيه كتاب - يعني في الوقف والابتداء - شيبة بن نصاح المدني الكوفي (١٣٠ هـ/ ٧٤٧م) ثم أشار بالهامش إلى غاية النهاية: (١/ ٣٣٠)».

(٢) القاموس المحيط (١/ ٢٥٢) للفيروز آبادي وتقريب التهذيب لابن حجر: (٤٤٢ ترجمة ٢٨٥٥).

(٣) الأغاني: (١٤/ ١٧٠).

ما يتعلق بكنيته واسم زوجته وما وقع من التداخل بينهما بالمصادر

فمن ذلك أن الإمام ابن قتيبة حينما ذكر أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها قال:

«ومن مواليها أبو ميمونة،وكان نافع بن أبي نعيم قرأ عليه»[1]

ولا شك أنه يعني بأبي ميمونة شيبة بن نصاح فذكره بكنيته هذه إذا صح أنها هي كنيته الحقيقية.

أما أبو جعفر بن الباذش فإنه ذكر هذه الكنية بما يشعر عدم اطمئنانه إلى صحتها فقال في «الاقناع» عند ذكر شيبة بن نصاح في شيوخ نافع: «ويقال إن كنيته أبو ميمونة»[2] وعلى هذا أيضا سار ابن خلكان في الوفيات[3] والذهبي في المعرفة[4] ولم يتعرض ابن الجزري لكنيته وإنما سمى زوجته وهي إبنة أبي جعفر يزيد بن القعقاع القارئ المدني كما قدمنا فقال:

«وكان ختن أبي جعفر على ابنته ميمونة»[5] فوافقت عنده كنيته.

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة شيبة متحدثاً عن صهره: «وهو والد ميمونة وهو زوج شيبة»[6].

وقد أكد ابن الجزري هذا فترجم في آخر حرف الميم من طبقاته لميمونة فقال في

---

(١) كتاب المعارف لابن قتيبة : (١٣٧).

(٢) الإقناع في القراءات السبع : (١/ ٧٣).

(٣) وفيات الأعيان (٣/ ٤٢).

(٤) معرفة القراء الكبار : (١/ ٦٥).

(٥) غاية النهاية : (١/ ٣٢٩ - ٣٣٠).

(٦) معرفة القراء: (١/ ٦٤ - ٦٥).

التعريف بها: «ميمونة بنت أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني القارئ، روت القراءة عن أبيها أبي جعفر، روى القراءة عنها أحمد ابنها وثابت»(١)

فهل وافقت كنية شيبة بن نصاح اسم امرأته، أم أن في الأمر شيئاً من الاشتباه أو التصحيف ؟

الواقع أن الموضوع في غاية الأشكال:

وبيان ذلك أن في بعض المصادر تذكر لشيبة كنية مغايرة، ولامرأته أيضا إسم مغاير يدعو إلى التساؤل. فهذا الإمام الحافظ أبو العلاء العطار الهمداني يقول عند ذكر شيوخ نافع في «غاية الاختصار»: «وقرأ علي أبي جعفر القارئ وعلى أبي نصاح شيبة بن نصاح...»(٢).

وكذلك فعل الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري في صدر كتابه «حسن المدد» وذلك حين ذكر رواة العدد المدني الأول المتعلق بالآي على مذهب أهل المدينة(٣).

ووقفت عند العلامة محمد الطاهر بن عاشور التونسي في تفسيره على مثل ذلك، فلا أدري مستنده فيه(٤).

فهل نحمل هذا التخالف على أن شيبة كان يكتني بأبي نصاح وبأبي ميمونة معاً؟

أم نحمله على الغلط والاشتباه، بمعنى أن يكون بعض المتقدمين كابن قتيبة أو غيره قد اشتبهت عليه كنية شيبة بإسم امرأته فكناه باسمها، وكان الأجدر أن يكون

---

(١) غاية النهاية (٢/ ٣٩٥) (ترجمة ٣٧٠٩).

(٢) غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار : (١/ ١٥).

(٣) كتاب حسن المدد في معرفة فن العدد : لوحة ٦ ثم أيضاً في لوحة ١٣٣ - مخطوط مصور

(٤) انظر التحرير والتنوير لأبي عاشور : (١/ ٧٩).

أبوميمونة كنية لأبيها أبي جعفر ـ!؟ لسنا نستطيع القطع في هذا برأي، ولا نقول بإمكانية التصحيف فيه لأنه ليس من هذا القبيل.

إشكال آخر في اسم زوجته:

وكل هذا ونحن مع الحافظين الذهبي وابن الجزري على أن اسم ابنة أبي جعفر هو ميمونة كما ترجم لها به ابن الجزري فيما قدمنا(١)

بل أن ابن الجزري يفيدنا بإسمها نقلاً عن الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني فيقول في ترجمة شيبة:

«وكان ختن أبي جعفر على ابنته ميمونة»(٢).

لكننا عندما نرجع إلى كتاب الغاية للحافظ أبي العلاء نجد محققه قد أثبت العبارةهكذا:

«وكان ختن أبي جعفر على ابنته سكينة»(٣).

ثم زاد المحقق فعلق بالهامش قائلا: «ما ذكره الحافظ أبو العلاء رحمه الله — عن شيبة نقله العلامة ابن الجزري في غاية النهاية: (١/ ٣٢٩)، إلا أنه ذكر أن شيبة كان ختن أبي جعفر على ابنته ميمونة، وليس سكينة كما ذكر هنا والله أعلم»(٤).

فهكذا لم يستطع المحقق أن يجزم بشيء، وإنما العلة عندنا فيما وقع من جهة التصحيف وحده.

---

(١) غاية النهاية: (٢/ ٣٩٥) ومعرفة القراء الكبار (١/ ٦٤).

(٢) غاية النهاية: (١/ ٣٢٩ – ٣٣٠).

(٣) غاية الاختصار: (١/ ١٦).

(٤) المصدر نفسه: الهامش رقم (٦).

وذلك لتقارب الصورتين في الخط بين «ميمونة» و «سكينة» فقرأ ذلك الناسخ أو غيره هذه القراءة الجديدة.

والواقع أنه لا خلاف في أن اسم ابنة أبي جعفر ميمونة، وأنها زوج شيبة.

فقد ذكر الإمام الهذلي اسمها في «الكامل في القراءات» عند ذكر طبقات قراء المدينة فقال:

«فقرأ علي أبي جعفر الأكابر كنافع وعيسى بن وردان ومسلم بن جماز وابنته ميمونة»(١).

وكذلك أسند من طريقها قراءة أبيها بالسند المتصل إليها فقال: «رواية ميمونة» ثم ساق السند منه إلى أبيها أحمد وثابت عنها عن أبيها أبي جعفر(٢).

وبهذا لا تبقى هنالك ريبة في أن اسمها ميمونة لا سكينة،وأن ما وقع في كتاب«غاية الاختصار» إنما هو تصحيف وقع لتشابه الصورة الخطية وتقاربها بين الاسمين.

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

وننتهي الآن من هذه الملاحظات المتعلقة بشيبة، وقد خرجنا منها ببيان الصواب في شأن تحليته بالقاضي أو بقاضي المدينة وبسلامتها من التصحيف، كما أفدنا منها في ضبط اسم أبيه واسم زوجته وما جاء من إشكال في كنيته ورفع كثير من اللبس الواقع في كل ذلك.

فلنعد الآن إلى الحديث عن صاحبه مسلم بن جندب لنرى مدى مصداقية وصفه هو أيضاً في عدد من المصادر بقاضي المدينة، وهل شأنه وشأن شيبة في ذلك واحد؟

---

(١) الكامل في القراءات : (لوحة ٤٠).

(٢) المصدر نفسه : (لوحة ٤٢).

ثانيا: القارئ المدني مسلم بن جندب وهل كان قاضياً بالمدينة؟

رأينا عند طائفة من المؤلفين والمحققين كيف ترجموا لكل من شيبة وابن جندب فحلوا كلاً منهما بحلية القاضي أو بقاضي المدينة، كما أن بعضهم بايَنَ بينهما فنسب شيبة إلى القضاء ونسب ابن جندب إلى القصص!

فما جلية الأمر في شأن هذا الأخير بعد أن تبين لنا في صاحبه أنه كان قاضياً بالمدينة لآخر خلفاء بني أمية؟ سوف نرى فيما يلي كيف عمل التصحيف عمله أيضاً في تعمية الأمر ونسبة هذا القارئ إلى ما لم تقع له ولايته في حسبان.

مفتاح الإشكال

في تحقيق تحلية ابن جندب في بعض المصادر بالقاضي

رأينا في المقارنة الآنفة الذكر بينه وبين شيبة في كتاب معرفة القراء للذهبي كيف جاء ذكر شيبة بصفة «قاضي المدينة» وذكر ابن جندب بصفة «القاص» بالصاد من القصص[١].

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

وكذلك رأينا هذه التفرقة بين القارئين عند ابن الجزري[٢] وعند غيره ممن قدمنا.

لكننا وجدنا في بعض تلك المصادر ما من شأنه أن يشوش على هذه التفرقة وتحمل على الاعتقاد بأن أمر القارئين في ولاية القضاء واحد، وأن ما يصدق على شيبة فيه يصدق على صاحبه مسلم بن جندب الهذلي.

فمن ذلك:

١- في معرفة القراء الكبار جاء في ترجمته هذا الخبر مسنداً عن مالك بن أنس قال:

---

(١) معرفة القراء الكبار: (١/ ٦٤-٦٥) - (١/ ٦٦).

(٢) غاية النهاية (١/ ٣٢٩-٣٣٠)، (٢/ ٢٩٧).

«جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال: يا أبا محمد أي الأيام خير؟ قال: سل عن ذلك القاضي مسلم بن جندب فذهب فسأله فقال: يوم النحر، ثم رجع إلى سعيد فأخبره، فقال سعيد: أعرابي يعظم الدماء،أعظم هذه الأيام يوم الجمعة»(١)

٢- وفي كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني في (٥/ ٢٥)

ذكر مسلم بن جندب الهذلي فقال فيه «قاضي الجماعة» بضاد معجمة بعدها ياء.

٣- وفي كتاب النجوم الطوالع شرح الدرر اللوامع للشيخ المارغني التونسي: (ص١٧) قال في تسمية شيوخ نافع: «وشيبة بن نصاح القاضي وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي».

٤- وفي خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي: (ص٣٧٥) قال في ترجمته ابن جندب:

«ومسلم بن جندب الهذلي أبو عبد الله قاضي المدينة» فذكره بولاية القضاء.

٥- وفي كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر: ص ٩٣٧ وترجمته ٦٦٦٤. نقرأ ما يلي:

«مسلم بن جندب الهذلي المدني القاضي،ثقة فصيح قارئ من الثالثة مات سنة ست ومائة».

فذكره بهذه الحِلْية وزاد محققه فعلق بالهامش على قوله: «القاضي» لمزيد الفائدة فقال: «كذا في المخطوطة والتهذيبين وهو الصواب، وفي أكثر النسخ المطبوعة «القاصّ» وهو خطأ مطبعي»(٢).

---

(١) غاية النهاية: (١/ ٣٢٩-٣٣٠- ٢/ ٢٩٧٣) معرفة القراء الكبار (١/ ٦٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص٩٣٧) هامش رقم ٣ في تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني – نشر دار العاصمة – السعودية.

وهكذا اعتقد محقق التقريب أن تحليته بالقاص بالصاد المهملة خطأ مطبعي بسبب التصحيف فعلى الرغم من شهادته على أن أكثر النسخ المطبوعة «القاص» يعني بالصاد.

وهكذا اعتقد الصواب خطأ والخطأ صواباً: فما مفتاح الخروج من هذه البلبلة ؟

إنه الرجوع إلى المصادر والقراءة المتأنية فيها ومتابعة أخباره والتعرف عن كثب على أحواله مما ورد في ترجمته من نقول تتحدث عن وظيفته الحقيقية واهتماماته.

مسلم بن جندب قاص وليس قاضياً، فما معنى القصص؟

لبيان ذلك ولفائدة القارئ الكريم نورد نبذة عن القصص ومعناه ومتى نشأ في المساجد ؟ وظهور وظيفة «القاص» أو «صاحب القصص» فنقول:

أن التنبيه على فائدة القصص وأهميته باعتباره وسيلة من الوسائل التربوية والتوجيهية التي لها أثر بليغ في ترقيق القلوب، قد تكرر وروده في مواضع عدة من كتاب الله كقوله تعالى في أول سورة يوسف [آية٣]:

﴿نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾.

وقد اقترن نزولها بسبب يساعد على فهم المراد بالقصص فيها، وذلك فيما أخرجه الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره من طرق منها عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال:

«أنزل على النبي ﷺ — القرآن، قال: فتلاه عليهم زماناً، فقالوا: يا رسول الله، لو قصصت علينا فأنزل الله ﴿آلر تلك آيات الكتاب المبين... إلى قوله لعلكم تعقلون﴾ الآيتان: [يوسف:١-٢].

ومنها عن عَوْن بن عبد الله قال: «مَلَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — مَلَّة فقالوا: يا رسول الله حدِّثنا، فأنزل الله — عز وجل: ﴿الله نزل أحسن الحديث..﴾.

ثم ملّوا مَلّةً أخرى فقالوا: يا رسول الله حدّثنا فوق الحديث ودون القرآن، يعنون القصص، فأنزل الله ﴿آلر تلك آيات الكتاب المبين ... إلى قوله من الغافلين﴾ [يوسف:١-٢].

قال فأرادوا الحديث فَدلَّهم على أحسن الحديث، وأرادوا القصص فدلَّهم على أحسن القصص(١).

ومن ذلك قوله تعالى في سورةهود في آخرها:

﴿وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك﴾.

وتدل بعض الآثار التي ترجع إلى العهد المدني من عهد النبوة على أن القيام بوظيفة القصص في المسجد النبوي قد أخذ طريقه لهذا العهد بدرجة ما على أيدي بعض المتطوعين بذلك من الصحابة الكرام.

وقد عقد الحافظ الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» باباً تحت عنوان «باب في القصص» ساق فيه عدة أحاديث في هذا المعنى، منها حديث أبي أمامة – رضي الله عنه قال:

(خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم – على قاصٍ يقُصّ فأمسك، فقال رسول الله ﷺ: قُصّ فَلأَنْ أَقْعُدَ غدوة إلى أن تشرق الشمس أحبُّ إليَّ من أن أعتِقَ أربعَ رقاب)(٢).

---

(١) جامع البيان عن تأويلآي القرآن للطبري: (٧/ ١٥٠) طبعة دار الفكر: ١٤٠٨ هـ – لبنان.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (١/ ١٩٠).

قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني في الكبير.. قال: ورجاله موثقون، إلا أن فيه أبا الجعد عن أبي أمامة، فإن كان هو الغطفاني فهو من رجال الصحيح، وإن كان غيره فلم أعرفه.

ثم ذكر للحديث رواية أخرى عند أحمد في مسنده وفيها قال: قال شعبة: فقلت: أيُّ مجلس يعني. قال: كان قاصاً.

وقد ساق الشيخ ابن الجوزي آثاراً كثيرة تدل على شيوع القصص خلال العهد النبوي[1].

وعقد الشيخ الكتاني في كتابه «نظام الحكومة النبوية» المعروف باسم «التراتيب الإدارية» لمثل ذلك باباً قال فيه: «باب في القاصّ في الزمن النبوي وجلوسه عليه السلام مجلسَه» وذكر حديث أبي أمامة السابق وقال أخرجه أحمد وأبو يعلى الموصلي في مسنده»[2].

غير أن في بعض ما ساقه الهيثمي ما يدل على أن تحوُّل القَصص إلى وظيفة راتبة في المساجد لم يتحقق على عهد النبي ﷺ وخليفته الأول أبي بكر الصديق ﷺ بل ربما كان ظهوره في الجملة أمراً غيرَ مرغوب فيه، وذلك لحدثان العهد بالوحي ومكان رسول الله ﷺ بين ظهرانيهم، يدل على ذلك ما جاء عن النبي ﷺ من قوله: (لا يقصُّ إلا أميراً أو مأمور أو متكلِّف).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، وإسناده حسن»[3].

وقد جاء عن الملاّ علي القاري في شرحه لمشكاة المصابيح للتبريزي. قوله في بيان معنى القصص في قوله: لا يقص إلا أمير ... الحديث:«القَصص: التكلم بالقصص والأخبار والمواعظ، وقيل: المراد الخطبة خاصة»[4].

وذلك بالمعنى الأخير يقتضي أنه من اختصاص ولاة الأمور وحدهم.

---

(١) انظر كتاب: «القصاص والمذكرين» لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ص ٧٠-٧٢).

(٢) «التراتيب الإدارية» للشيخ عبد الحي الكتاني: (٢ ٣٣٥).

(٣) مجمع الزوائد: (١ ١٩).

(٤) مرقاة المفاتيح لمشكاة المصابيح للملا علي القاري – نشر المطبعة الميمنية – القاهرة: ١٣٠٩هـ ونقله الكتاني في «التراتيب الإدارية»: (٢ ٣٣٥).

بداية القصص
في المسجد النبوي والقُصَّاص الرواد فيه

أما بداية ظهور القصص بصورة منتظمة وتحُوله إلى وظيفة راتبة تابعة للوظائف الرسمية المرتبطة بالمسجد النبوي، فمستفادهما أخرجه أحمد والطبراني في الكبير بسندهما عن السائب بن يزيد قال:

«لم يكن يُقَصُّ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم – ولا أبي بكر،كان أول من قصَّ تميم الداري، استأذن عمر بن الخطاب أن يَقُصَّ على الناس قائماً، فأذن له»[1].

وهكذا أصبح منذ هذا العهد يُعيَّن «صاحب القصص» رسمياً بموافقة الخليفة، ويختار لهذه الوظيفة من يُطمأنُّ إلى علمه وورعه.

ومن المعلوم أن عمر رضي الله عنه كان قد نصّب تميماً أيضاً مع أبي بن كعب الأنصاري رضي الله عنهما لإمامة الناس في صلاة التراويح في رمضان بالمسجد النبوي كما ذكر ذلك الإمام مالك في موطئه[2].

وإذا كان تميم الداري هو أول من قصَّ بالمسجد النبوي في الرواية الآنفة الذكر، فإن هناك روايةً أخرى ذكرها العلامة ابن الجوزي تجعل هذه الأوَّلية لعبيد بن عمير[3].

ومهما يكن فإن القصص قد أمسى منذ هذا العهد وظيفة تارة، كما أن دواعيه والحاجة إليه قد أمست ماسّةً ولا سيما في الأقطار المفتوحة والأمصار التي استقر بها الفاتحون من الصحابة والتابعين.

---

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢/ ٧٠-٧٢) وابن الجوزي في كتاب «القصاص والمذكرين» (ص٧٧). قال الهيثمي: «وفيه بقية بن الوليد وهو ثقة مدلس».

(٢) انظر «تنوير الحوالك على موطأ مالك» للسيوطي : (١/ ١٣٨).

(٣) كتاب القصاص والمذكرين : (٧٧).

كما يظهر أن مادة هذا القصص قد أخذت تتجاوز التذكير بقصص القرآن إلى غيره.

وقد ساق الهيثمي جملاً من الآثار تدل على رغبة القُصّاص في التوسّع وعمل الصحابة على حجزهم عن ذلك مخافة التيه والتزيد والوقوع في الإسرائيليات والموضوعات.

وقد ذكر أن عمر بن الخطاب بلغه أن قاصاً يَقُصُّ بالبصرة بغير القرآن فأنكر عليه.

ونقل الكتّاني خبراً عن ابن سيرين قال:

«بلغ عمر أن قاصاً يَقُصُّ بالبصرة، فكتب إليه: ﴿آلر تلك آيات الكتاب المبين. إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون، نحن نقصّ عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وإن كنت من قبله لمن الغافلين﴾ [يوسف١-٣]».

قال: «فعَرَفَ الرجلُ فتركه»

قال: وأخرج عبد بن حميد في تفسيره عن قيس بن سعد أن ابن عباس مَرَّ على عُبيْد بن عُمير وهو يَقُصُّ، فقال: ﴿واذكر في الكتاب إسماعيل ...﴾ الآية ثم قال:

«ذكّرنا بأيام الله، وأثن على من أثنى عليه»(١)

وذكر الهيثمي أيضاً في مثل هذه المواقف من الصحابة في مواجهة الإفراط في هذه الوظيفة عن عامر الشعبي قال:

«قالت عائشة لابن أبي السائب: قاصٌ أهل المدينة: ثلاث لَتُتابعنّي عليها أو لأناجزَنّك، قال: وما هن ؟ بل أتابعك أنا يا أم المؤمنين ! فقالت: اجتنب السجع في الدعاء، فإن رسول الله ﷺ وأصحابه كانوا لا يفعلون ذلك، وقُصَّ على الناس في كل جمعة مرة، فإن أبيت فثنتين، فإن أبيت فثلاثاً»(٢)

(١) التراتيب الإدارية: (٢/ ٣٣٧).

(٢) مجمع الزوائد: (١/ ١٩١).

وقد حفلت كتب الآثار والسير بالإشارات إلى عدد من علماء الصدر الأول من التابعين ممن أسهموا في الأمصار في تغذية هذا النشاط التوجيهي والتربوي والاحتساب به حتى كان فيمن يفعل ذلك بعض النساء.

ففي طبقات ابن سعد بسنده عن أسامة بن زيد عن أمه قالت:

«رأيت أم الحسن البصري تقُصُّ على النساء».

قال الكتاني: «وأم الحسن هذه كانت في عصر كبار الصحابة وروت عن أم سلمة وغيرها من أزواج النبي ﷺ»[1].

وأخرج ابن سعد أيضاً عن الحسن قال:

«كان الأسود بن سريع رجلاً شاعراً وكان أول من قَصَّ في هذا المسجد»[2].

وذكر الذهبي في ترجمة أبي عبدالرحمن عبد الله بن حبيب السلمي مقرئ أهل الكوفة وهو من كبار التابعين قال:

«عن عاصم بن بهدلة القارئ قال: كنا نأتي أبا عبدالرحمن ونحن أغيلمة أيفاعٌ، فيقول: لا تجالسوا القُصاص غير أبي الأحوص»[3].

وهذا الأثر يفيد أن القصاص كانوا قد كثروا في مساجد الكوفة على عهد التابعين كما كثروا في مساجد البصرة، وقد جاء أيضاً في أخبار الشاميين أن أبا إدريس عائذ بن عبد الله الخولاني عالم الشام (ت٨٠هـ)[4].

---

(١) التراتيب الإدارية (٢/ ٣٣٨).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد : المجلد السابع (٧/ ٢٨).

(٣) معرفة القراء الكبار : (١/ ٤٧).

(٤) كتاب العبر للذهبي : (٩١).

«كانت له حلقة في مسجد دمشق يقرئ فيها، وأنهم كانوا إذا فرغوا من قراءتهم قام أبو إدريس يقص»[1].

وهكذا أمست وظيفة صاحب القصص أو «قاصّ الجماعة» كما تقدم في وصف أبي السائب بذلك، من الوظائف الرسمية التابعة للمساجد الجامعة في المائة الأولى من الهجرة كما أنها قد انتشرت في سائر الامصار.

مسلم بن جندب
ووظيفة القصص الرسمي

والآن وقد تعرفنا على مفهوم القصص ووظيفة القاص الرسمي وأنها بمنزلة الوظائف التي تشرف عليها الدولة اليوم وتعهد إليها بمهام الوعظ والإرشاد، نعود إلى النصوص القديمة التي تضع مترجمنا في موضعه من أعلام هذه الكتيبة المعروفين.

إن أقدم نص وقفت عليه يضع أبا عبد الله مسلم بن جندب في موضعه من بين الصفوة التي كان لها الشفوف والتألق في هذا الميدان هو هذا النص الذي ننقل منه ما تمس إليه حاجةُ البحثِ الذي نتناوله.

والنص عند أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري (ت٢٥٥هـ) في كتابه البيان والتبيين.

فقد عقد فيه فصلاً ممتعاً تحت عنوان «ذكر القُصّاص» فسمى فيه عدداً من مشاهير الرواد وقال:

«قَصَّ الأسود بن سريع... وقصّ الحسن البصري وسعيد ابنا أبي الحسن، وكان جعفر بن الحسن أول من اتخذ في مسجد البصرة حَلْقة واقرأ فيها».

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي: (٣/ ٢٥٦).

«وقَصّ إبراهيم التيمي، وقَصَّ عبيد بن عمير الليثي، وجلس إليه عبد الله بن عمر، حدثني بذلك عمرو بن فائد بإسناد له».

ثم قال الجاحظ: ومن القُصَّاص أبو بكر الهذلي وهو عبد الله بن أبي سلمى، وكان خطيباً بيّناً صاحب أخبار وآثار، وقَصَّ عبد الله بن الشِخِّير، وقَصَّ مطرف بن الشخِّير في مكان أبيه».

ثم قال وهو ما يهمنا من النص:

«ومن كبار القُصّاص ثم من هذيل: مسلم بن جندب، وكان قاصّ مسجد النبي ﷺ بالمدينة، وكان إمامهم وقارئهم، وفيه يقول عمر بن عبد العزيز:

«من سره أن يسمع القرآن غضاً فليسمع قراءة مسلم بن جندب»[1].

فهذه النبذة عن قيام مسلم بن جندب بهذه الوظيفة عند أبي عثمان الجاحظ تلقي لنا الضوء الكافي على إشكالية التحلية أو الصفة التي نجدها مقترنة باسمه ونسبه في كثير من الطبقات وكتب التراجم والأعلام.

وقد عني المؤرخ الأخباري عمر بن شبة النميري أيضاً في كتابه «تاريخ المدينة المنورة» بتسجيل ملامح وافية عن هذا النشاط المتصل بوظيفة القصص بالمسجد النبوي بالمدينة، وركز فيه على الأثر الذي كان فيه لمسلم بن جندب الهذلي فقال في ترجمته في الكتاب المذكور:

«كان قاصَّ الجماعة، يقُصّ فيحلق حلقة حول القاسم، ولا يدخل معهم في قصصهم»[2].

والمراد بالقاسم في هذا الخبر: «القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله

---

(١) البيان والتبيين لابن عثمان الجاحظ: (١/ ٣٦٧-٣٦٩) (ط٤-دار الفكر).

(٢) تاريخ المدينة: (١/ ١٤).

عنه، وهو أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالمدينة في عهد التابعين» (ت١٠٢هـ).

وقد أشار القاضي عياض إلى حلقتة العلمية بإزاء الروضة الشريفة، وأن ابنه عبد الرحمن خلفه فيها[١] ثم قال عمر بن شبة في تمام حديثه عن مسلم بن جندب: «وذكر عن مالك بن أنس قال: عمر بن عبد العزيز رَزَقَ قاصّ الجماعة بالمدينة» «وعن عبدالرحمن بن حرملة قال: كان مسلم بن جندب قاصاً لأهل المدينة»[٢].

وهكذا اتضح لنا الآن أن الوصف الصحيح الذي ينطبق على ابن جندب شيخ الإمام نافع في القراءة هو «قاص الجماعة» بالصاد المهملة أو «قاص أهل المدينة» كذلك، وهي وظيفة رأينا أنها ظهرت منذ عهد النبوة في صورتها الأولية، ثم كانت من السنن العُمَرية التي أحياها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب منذ أن أذن فيها ونصب للقيام بها تميماً الداري رضي الله عنه «وأمره أن يقص على الناس قائماً، فأذن له فقص على الناس قائماً» كما تقدم.

وكان الجديد فيها في خلافة عمر بن عبدالعزيز (٩٩-١٠١) هو أنها غدت وظيفة رسمية تابعة للمسجد وأنها أمست بمرتب معلوم هو ما جاء التعبير عنه فيما ذكر عن مالك بن أنس أن عمر بن عبد العزيز رزق قاص الجماعة أي جعل له رزقاً معلوماً يتقاضاه من بيت المال على وظيفته المذكورة.

وفي أخبار والد عمر بن عبدالعزيز وهو عبدالعزيز بن مروان بن الحكم (ت٨٦هـ) أنه كان له وهو أمير على مصر مصحفه الأميري الخاص الذي كان يحمل في صباح يوم الجمعة إلى المسجد الجامع بمدينة الفسطاط، فيبدأ «صاحب القصص» بالقراءة فيه، ثم يمضي يَقُصُّ، فإذا فرغ أعيد المصحف إلى موضعه من دار عبدالعزيز وكان أول من قرأ في هذا المصحف بعد كتابته سنة (٧٦هـ) الفقيه التابعي عبدالرحمن بن حجيرة الخولاني (ت٨٣هـ) قاضي مصر وقاصّها وصاحب بيت مالها[٣].

---

(١) ترتيب المدارك: (١/ ١١٧).

(٢) تاريخ المدينة: (١/ ١٤).

(٣) كتاب القرآن وعلومه في مصر للدكتور عبد الله خورشيد البري: (٦٥).

وفي أخبار القارئ المصري توبة بن نمر الحضرمي (ت١٢٠هـ) أنه كان يؤجر على القراءة في المصحف الاميري المنسوب إلى عبد العزيز بن مروان ثلاثة دنانير كل شهر من مال الأمير الخاص[١].

ولقد كان لعمر بن عبدالعزيز من هذا البيت المرواني رأي جميل في قاص الجماعة مسلم بن جندب وفي قراءته كما أسلفنا فلا جرم أن يسند إليه القيام بهذه الوظيفة حين آل أمر الخلافة إليه، وربما في عهد إمارته على المدينة قبل ذلك.

ولأن مسلماً كان شيخه في القراءة أيام الطلب قال ابن الجزري في ترجمته:

«وهو الذي أدب عمر بن عبد العزيز، وحدث عنه ابنه وزيد بن أسلم وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد الأنصاري وكان من فصحاء أهل زمانه»[٢].

وربما كان هو القاص المختار الذي كان يجلس إليه في عهد إمارته، فقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي عن أبي عمرو الأوزاعي أن عمر بن عبد العزيز كان يجلس إلى القاصّ مع العامة بعد الصلاة، ويرفع يديه إذا رفع[٣].

وذكر من أهم القصاص بالمدينة لهذا العهد محمد بن كعب القُرظي والأغَر المزني ومحمد بن المنكدر وأبو حازم الأعرج وعبد الله بن عبدالعزيز العمري وأبو عامر النباتي. وقد ساق ابن الجوزي بعض أخبارهم في ذلك في كتابه في القصاص والمذكرين.

وقد ذكر ابن حبان في ترجمة عطاء بن يسار وترجمة أبي حازم الأعرج واسمه سلمة بن دينار أن كلاً منهما كان يقص في مسجد النبي ﷺ بالمدينة[٤].

---

(١) انظر «فتوح مصر» لابن عبد الحكم: (١١٨)، و«الخطط» للمقريزي: (٢/ ٢٥٤).

(٢) غاية النهاية: (٢/ ٢٩٧) (ترجمة ٣٦٠٠).

(٣) كتاب القصاص والمذكرين: (٢١).

(٤) كتاب «مشاهير علماء الأمصار» لمحمد بن حبان البستي: ٦٩ ترجمة ٤٧٤- ٧٩ ترجمة ٥٧٥.

وتدل أخبار مسلم بن جندب في هذا الشأن على أنه كان متصدراً للقصص والوعظ في حياة الفقيه التابعي الكبير سعيد بن المسيب كبير الفقهاء السبعة المتوفى بالمدينة سنة أربع وتسعين.

فقد جاء في تاريخ المدينة لابن شبة عن عبد الرحمن بن حرملة قال:

«كان مسلم بن جندب قاصاً لأهل المدينة، فقرأ سجدة بعد صلاة الصبح، فقال سعيد بن المسيب: لو كان لي على هذا الأعرابي سلطان. لم أزل أصرِفُه حتى يخرج من المسجد»[١].

يعني أنه سجد سجدة التلاوة في وقت النهي عن النافلة بعد الصبح كما هو مذهب مالك وفقهاء المدينة في ذلك.

وجاء في خبر آخر عن مالك بن أنس قال:

«جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال: يا أبا محمد أي الأيام خير ؟ قال: سل عن ذلك القاص[٢] مسلم بن جندب، فذهب فسأله، فقال: يوم النحر، ثم رجع إلى سعيد فأخبره، فقال سعيد: أعرابيٌّ يعظم الدماء! أعظم هذه الأيام يوم الجمعة»[٣].

ومهما يكن رأي هذا الفقيه الجليل في المستوى العلمي والفقهي لمسلم بن جندب، وإن الذي يعنينا من هذين الأثرين ما لهما من الدلالة على قيامه بوظيفة صاحب القصص في المسجد النبوي، وكون ذلك كان في حياة ابن المسيب وإمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة في زمن الوليد بن عبد الملك وربما استمر على ذلك غير مصروف عنه إلى حين وفاته أو قعود السن به عن القيام بهذه المأمورية.

ولا يخفى أن رأساً ما رشحه للقيام بها إلى جانب ورعه وتقواه وكونه أحد قراء المدينة الأفذاذ أنه كان أيضاً كما وصفه الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني:

---

(١) تاريخ المدينة المنورة لابن شبة: (١/ ١٤).

(٢) في معرفة القراء للذهبي صحف كما تقدم إلى لفظ «القاضي» بالضاد من القضاء.

(٣) معرفة القراء الكبار : (١/ ٦٦) ترجمة ١٥ الطبقة الثالثة.

«من كبار القراء وفصحاء العلماء»[(١)].

وقال الجاحظ «كان من كبار القصاص»[(٢)].

وقال الذهبي وابن الجزري: «وكان من فصحاء أهل زمانه، وكان يقص بالمدينة»[(٣)].

وقال أبوعمرو الداني مشيراً إلى بعض آثاره على قراء المدينة واقتدائهم به في إختياراته الأدائية في الاقراء:

والقرشيون وأهل يثربا   لا يهمزون ما خلا ابن جندبا
وإنه همز فاقتدى به   قراؤهم، والجل من أصحابه[(٤)]

فهذا إذن شيخ الإمام نافع الموصوف في كثير من الكتب بقاضي المدينة من القضاء، الصواب فيه أنه قاصّ بالصاد لأنه كان يتولى القيام بمهمة القصص بالمسجد النبوي، وأما القضاء فلم يكن منه في ورد ولا صدر كما رأينا والله الموفق.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

ثالثاً: القصص في الحرم المكي

وعلاقة عبد الله بن كثير إمام أهل مكة في القراءة بوظيفة القصص، وهل كان قاصاً أم كان قاضياً الجماعة؟

وإذا كنا قد انتهينا بالتحقيق في التحلية المتعلقة باسم شيبة بن نصاح شيخ الإمام نافع المدني في القراءة إلى إقرار توليته لقضاء المدينة بصفة فعلية في آخر سلطان بني

---

(١) غاية الاختصار في قراءات القراء العشرة أئمة الأمصار للحافظ أبي العلاء الهمداني: (١/ ١٦).

(٢) البيان والتبيين: (١/ ٣٦٨-٣٩٧).

(٣) معرفة القراء: (١/ ٦٦) وغاية النهاية: (٢/ ٢٩٧).

(٤) الأرجوزة المنبهة للحافظ أبي عمرو الداني الأندلسي (مخطوط).

أمية كما قدمنا مما استحق معه أن يصفه من وصفه في التعريف به صفة «القاضي» أو بمقرئ أهل المدينة وقاضيهما كما قدمنا.

على خلاف الأمر الذي حققنا فيه مع بلديه ومعاصره شيخ نافع أيضاً القارئ الفصيح مسلم بن جندب الهذلي فانتهينا بالتحقيق معه إلى أنه كان بالمدينة ومسجدها من كبار القصاص، وكبار القراء وفصحاء العلماء.

فأين ينبغي لنا أن نسلك القارئ المكي الإمام عبد الله بن كثير المعدود في أئمة القراء السبعة من التابعين ؟ أنسلكه في عداد القُصّاص والمذكرين على ما يقتضيه وصف من وصفه بذلك من المؤرخين والمؤلفين،أم نسلكه بين قضاة مصره في عداد من ولي القضاء بالحرم المكي وكان إليهم قضاء الجماعة زمن التابعين كما وصفه بذلك ونسب إليه بعض الباحثين والمحققين؟

لعله من المناسب قبل أن نتطرق إلى هذا الإشكال في حق هذا القارئ الكبير يجدر بنا أن نلقي نظرة على وظيفة القصص في الحرم المكي ومدى إمكان أن يكون لابن كثير ما يرشحه لهذه الوظيفة مع غيره ممن كان يتولاها، وهل كان شأنها في ذلك كشأنها في الحرم النبوي مما يجعلها أكثر إرتباطاً بوظيفة الإقراء التي يتولاها إمام أهل مكة في القراءة، ويؤهله للقيام بها موضعه من المشيخة وجلالة القدر بين قرائها ؟

وظيفة القصص في الحرم المكي
ومشاهير القصاص فيه في عهد ابن كثير

وإذا كان القصص نوعاً من التذكير قد ظهر في زمن الصحابة والتابعين في عامة المساجد الجامعة حتى غدا وظيفة تارة ينتدب للقيام بها ويختار من تتوافر فيه بشروط معينة من الصلاح والتقوى والعلم والفصاحة ورقة القلب وقوة التأثير فإن الحاجة إلى ذلك تظل حاجة مشتركة بين سائر الجهات، ولا سيما في مثل الحرم المكي الذي تهوى إليه الأفئدة من أقطار الأرض، ويأتيه الناس لقضاء المناسك.

﴿من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا أسم الله في أيام معلومات..﴾.

ومن هنا نجد في الآثار ما يدل على أن الحرم المكي لم يكن يختلف في هذا الشأن عن الحرم النبوي إن لم تكن الحاجة فيه إلى مثل هذه الوظيفة أمس، والقائمون بها من العلماء أكبر وأوفر، بل إن بعض القصاص فيه ربما كانوا ينتقلون فيما بين الحرمين للقيام بذلك كما سوف نراه مع عبيد بن عمير في زمن الراشدين.

أما في صدر دولة بني أمية فقد انتقل القيام بهذه الوظيفة إلى الإشراف الرسمي، وذلك في وقت مبكر من قيام الدولة كما يدل عليه أثر أخرجه الحاكم بسنده في مستدركه، ونقله السيوطي في كتابه «تحذير الخواص» عن أبي عامر عبد الله بن يحيى قال «حججنا مع معاوية بن أبي سفيان ﷺ فلما قدمنا مكة أخبر بقاصّ يقُصّ على أهل مكة مولى لبني فروخ، فأرسل إليه، فقال: أمرت بهذا القصص ؟ قال: لا. قال: فما حملك على أن تقصّ بغير إذن قال: ننشر علماً علمناه الله عز وجل ! قال معاوية: لو كنت تقدمت إليك لقطعت منك طائفة ؛ ثم قام»[1].

وقد ذكر ابن الجوزي في كتاب القصّاص والمذكرين فصلاً في «ذكر أعيان المذكرين من أهل مكة» فذكر منهم عبيد بن عمير ومجاهد بن جبر ووهب بن الورد والفضيل بن عياض وحجار بن قيس المكي[2].

غير إنه مع اهتمامه بهذا الموضوع لم يجر في كتابه ذكراً لعبدالله بن كثير في جملة من ذكرهم من المذكرين.

فهل كان ابن كثير في عداد القضاة أم في عداد القصاص ؟

ترجمة ابن كثير المكي

اشتهر ابن كثير عند الناس بكونه أحد القراء السبعة أو العشرة، وكان أشهر من

(١) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم: (١/ ١٢٨) و«تحذير الخواص من أكاذيب القُصّاص» للسيوطي: (٢٢٥).

(٢) كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي: (١٠٩).

مثل قراءة الجماعة في بلده مكة المكرمة في زمنه وقرأ عليه عامة قرائها.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) في كتاب القراءات:

«وكان من قراء مكة عبد الله بن كثير وحميد بن قيس الذي يقال له الأعرج ومحمد بن محيصن.

فكان أقدم هؤلاء الثلاثة ابن كثير وإليه صارت قراء أهل مكة، وأكثرهم به اقتدوا فيها»[(١)].

وقال الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) في كتاب السبعة:

«وكان الإمام الذي انتهت إليه القراءة بمكة وائتمّ به أهلها في عصره: عبد الله بن كثير مولى عمر بن علقمة الكناني، ويقال له الداري، وكان مقدما في عصره»[(٢)].

وتجمع كتب القراءات والطبقات في شأنه على أنه كان ممن تجردوا للقراءات دون غيرها من العلوم كالتفسير والحديث والفقه والسير والمغازي ونحو ذلك مما كان أعلام علماء التابعين يشتغلون به في الأمصار؛ ولذلك اختير من بين أئمة علماء مكة في القرآن وعلومه لتمثيل قراءة الجماعة في مصره و عصره لإجماع أهل بلده وائتمامهم به في قراءته.

وهذا من شأنه لو كان وحده ولم يكن في إخباره غيره، أن يكون كافياً لدفع كل شبهة يمكن أن يتعلق بها متعلق في نسبته إلى ولاية القضاء في بلده كما نجد ذلك في بعض كتب التراجم وغيره.

ويبقى أن الأقرب والأنسب بحاله أن يكون له نصيب من الإسهام في القيام بوظيفة

(١) نقله الإمام علم الدين السخاوي في كتابه جمال القراء وكمال الأقراء: (٢/ ٤٢٩).

(٢) السبعة في القراءات لإبن مجاهد : (٦٤).

القصص والتذكير بحكم موقعه في الحرم المكي، وموضعه من الإمامة في القراءة والتصدر للإقراء، وهي وظيفة يمكن أن تقبل هذه الإزدواجية كما رأينا نحواً منها عند مسلم بن جندب في المسجد النبوي.

وهذا عبيد بن عمير المترجم عند ابن الجزري في طبقات القراء ووردت عنه الرواية في حروف القرآن(١) لم تحل مكانته في هذا الشأن بينه وبين أن يكون قاصاً رسمياً بالحرمين، فقد ذكر عنه أنه «قصّ على عهد عمر رضي الله عنه»(٢) حتى اشتهر بالقاصّ، وكان له في مكة مجلس مشهود لذلك كان يحضره فقهاء التابعين.

وقد قال فيه تلميذه مجاهد بن جبر:

«كنا نفخر على الناس بأربعة: بفقيهنا وبقارئنا وبقاصّنا، ومؤذننا.

ففقيهنا ابن عباس، وقارئنا عبد الله بن السائب، وقاصُّنا عبيد بن عمير ومؤذننا أبو محذورة»(٣)

وقد بقي عبيد بن عمير يؤدي مهنته هذه إلى أن توفي سنة أربع وسبعين(٤).

وجاء في أخباره أنه أول من قص بالمدينة، ونسبت الأولية في ذلك كما تقدم إلى تميم الداري رضي الله عنه.

ومهما يكن فإن عبيد بن عمير كان ممن يفخر بمجلسه في القصص والتذكير على من قاموا بعده بالمهمة كمجاهد بن جبر».

إلا أن هذا الخبر الذي جاء فيه على لسان مجاهد: «وبقاصّنا عبيد بن عمير» لم يسلم

---

(١) غاية النهاية: (١/ ٤٩٦-٤٩٧) ترجمة ٢٠٦٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه وانظر كتاب «القصاص والمذكرين» لابن الجوزي: (٩٠).

(٤) غاية النهاية: (١/ ٤٩٧).

اللفظ فيه من آفة التصحيف فكتب في كثير من كتب الرواية:

«وبقاضينا» بالضاد من القضاء[1] بدل «وقاصنا» من القصص.

تماما كما وقع في شأن مسلم بن جندب من قراء المدينة وكما سيأتي في شأن عبد الله بن كثير.

إنها إذاً آفة واحدة مشتركة بين هذه التراجم تحوّل معها هؤلاء القراء المتجردون للإقراء وعمارة المسجد بما يتلائم ووظيفته كالإمامة والقصص والتذكير ونحو ذلك من الاجتهاد في العبادة والمجاورة لعمارة الحرمين الشريفين، تحول معها هؤلاء إلى ما يوهم إشتغالهم بوظيفة القضاء أو قضاء الجماعة ونسب إليهم ذلك على سبيل التنويه والتعظيم.

هل ذكرت كتب الطبقات لابن كثير انشغالاً بالقصص أو القضاء؟

لم يتعرض كثير ممن ترجموا لعبد الله بن كثير لذكر ولايته لمهمة أخرى من المهام خارج مهمة إمامة الإقراء فلم يذكر له الذهبي ولا ابن الجزري ولا غيرهما ممن ترجموا له في أئمة القراء اشتغالاً بالقصص ولا بالقضاء ولا شيء ينافي التجرد للقراءة والإقراء.

ولكن هذا لم يمنع من تعرض بعض من تناولوا ترجمته من الإلمام ببعض ذلك، فمنهم من صادف الصواب ومنهم من تنكبه ودخل عليه فيه التصحيف فوصفه بوصف «قاضي الجماعة» هكذا بالضاد المعجمة من ولاية القضاء.

(١) انظر «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١/ ٤٣) وغاية النهاية: (١/ ٤٩٧) وكذا: (١/ ٤٢٠) في ترجمة عبدالله بن السائب وكذا في كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام بهامش التحقيق حيث ترجم له في (١/ ٣٠٨) فقال: «عبيد بن عمير أبو عاصم المكي القاضي الواعظ من كبار التابعين». فجمع بين وصفه بالقاضي وبين وصفه بالواعظ دون أن ينتبه إلى إمكانية التصحيف.

ولا بأس من أن أسوق بعض الأمثلة مما وقفت عليه من ذلك مما وقع فيه بعض المؤلفين والمحققين.

بعض المؤلفات والتحقيقات

التي نسب فيها ابن كثير إلى قضاء الجماعة:

١- مرآة الجنان وعبرة اليقظان للإمام اليافعي: (١/ ٥٧).

٢- كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان بتحقيق الدكتور إحسان عباس: (٣/ ٤١).

٣- كتاب رحلة ابن رشيد البستي المعروفة باسم «ملء العَيْبة» بتحقيق الدكتور محمد الحبيب بلخوجة: (٢/ ١٥٠).

٤- كتاب معاني القراءات لأبي منصور الأزهري بتحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش وصاحبه (١/ ٧٩).

٥- كتاب القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز لأبي عيد المخللاتي بتحقيق الشيخ عبد الرزاق بن علي: (ص٣٨٥).

٦-شرح قصيدة الدرة في القراءات الثلاث لإبن الجزري للإمام الزبيدي بتحقيق الشيخ عبد الرزاق بن علي: (ص٥٢٠).

مصطلح قضاء الجماعة

مصطلح مغربي أندلسي لا مشرقي

هذه أمثلة من المؤلفات التي وصف فيها ابن كثير بقاضي الجماعة، ولم ينتبه فيها المحققون إلى إمكانية أن يكون ثمة تصحيف في هذه التحلية، لا سيما وأن الأمر فيها لا يتعلق فقط بولاية القضاء، بل يتعلق بقضاء الجماعة، وهي تحلية رفيعة الرتبة مُشعِرةٌ بأهمية من يوصف بها من العلماء في هذا الميدان.

غير أن المتمرس بقراءة كتب التراث لا يكاد يخفى عليه أن إطلاق هذا المصطلح: «قاضي الجماعة» في زمن عبد الله بن كثير المكي (٤٥-١٢٠هـ)[١] ليس مألوفاً ولا وارداً، وهذه المؤلفات العديدة في موضوع القضاء وأدب القضاة لم يقع في شيء منها ذكر لقضاء الجماعة، ولا عرف أحد من القضاةفي المشرق بهذا اللقب لهذا العهد.

والمتمرس بكتب التراث الفقهي والقضائي وكتب التراجم يدرك أيضاً أن لقب «قاضي الجماعة» هو اصطلاح مغربي أندلسي، وأنه أيضا اصطلاح متأخر في الزمن عن عصر ابن كثير وزمن التابعين، وإنما كان المستعمل بدلاً منه «قاضي الجند» كما عرف ذلك في إفريقية والأندلس على حد سواء.

وقد نبه الشيخ أبو الحسن النباهي (ت حوالي سنة ٧٩٣) في «المرقبة العليا» المعروف باسم تاريخ قضاة الأندلس على هذا الفرق في الاصطلاح عند المغاربة بالقياس إلى ما هو معروف في استعمال المشارقة في مقابله فقال:

«وإضافة لفظ القضاء إلى الجماعة جرى إلتزامه بالأندلس منذ سنين إلى هذا العهد، والظاهر أن المراد بالجماعة: جماعة القضاة، إذ كانت ولايتهم قبل اليوم غالباً من قبل القاضي بالحضرة السلطانية[٢] كائناً من كان فبقي الرسم كذلك ؛ وأما قاضي الخلافة في البلاد المشرقية فيُدعى بقاضي القضاة».

ثم قال النباهي: «وإن تسمية القاضي اليوم بقاضي الجماعة إسم محدث لم يكن في القديم»[٣].

فهذا النص عند أبي الحسن النباهي قاضي غرناطة في المائة الثامنة يشهد لما قلناه من خصوصية هذا الاستعمال من ناحية، ويعزز ما ذهبنا إليه من جهة ثانية من كونه

---

(١) ترجمة عبدالله بن كثير في «غاية النهاية» لابن الجزري: (١/ ٤٤٣) برقم ١٨٥٢.

(٢) المراد بالحضرة: عاصمة السلطان وقاعدة الخلافة.

(٣) «تاريخ قضاة الأندلس» لأبي الحسن النباهي المالقي: (ص٢١).

في حق ابن كثير المكي القارئ لا يزيد عن تصحيف لوصفه الحقيقي الذي هو «قاص الجماعة».

علماء صرّحوا في كتبهم
بتوليه لوظيفة القصص تصريحاً يرفع كل ارتياب وشبهة

ونضيف الآن بعد كل ما ذكرناه أدلة نقلية أصرح مما تقدم، وأوفى بالغرض وأنفى للشبهة وأدفع للريبة وهي:

١- قال الإمام البخاري في كتاب «التاريخ الصغير» (ص١٣٨):

«قيل لابن عيينة: رأيت عبدالله بن كثير؟ قال: رأيته سنة ثنتين وعشرين[١] وسمعت قصصه وأنا غلام، وكان قاص الجماعة».

وقال البخاري أيضاً: «قال علي الرازي عن عبد الكريم: رأيت عبد الله بن كثير قاصّ مكة».

٢- قال أبو جعفر أحمد بن علي بن الباذش الأنصاري الغرناطي في كتاب الإقناع في القراءات السبع ناقلاً عن المقرئ أبي علي الأهوازي أنه قال عن ابن كثير:

«وكان يخضب بالحناء، وكان قاص الجماعة بمكة» (الإقناع: ١/ ٧٧-٧٨).

٣- وقال الإمام أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البسكري (ت٤٦٥هـ) في كتابه الكامل في القراءات لوحة: ١٨- عن مجاهد بن جبر أستاذ ابن

---

(١) هكذا جاء في التاريخ الصغير في طبعة لاهور ولعل الصواب عن ابن عيينة كما في كتاب معرفة القراء للذهبي قال: حضرت جنازته سنة عشرين ومائة (معرفة القراء:١/ ٧٢).

فيكون ابن عيينة قد أخبر بأنه رآه قبل وفاته في السنة التي ذكرها الإمام الذهبي، ثم توفي فحضر ابن عيينة وفاته في هذه السنة، وقد رجحنا هذا اعتباراً لما في سائر مصادر ترجمته من أن وفاته كانت سنة عشرين ومائة.

كثير قال: «لم أر فيمن قرأ عليّ كابن كثير- قال: وقدّمه في زمنه، وجعله خليفته، وكان يقُصُّ على الناس».

٤- وقال علم الدين السخاوي في كتابه جمال القراء وكمال الإقراء: (٢/ ٤٤٨) عن الأصمعي أنه قال: «قلت لأبي عمرو بن العلاء: قرأت على ابن كثير قال: نعم! ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم باللغة من مجاهد، وكان ابن كثير يعظ الناس ويقصّ عليهم، وكان إذا أراد إقراء القرآن وعظ أصحابه ثم أقرأهم لتكون قراءتهم القرآن على ما أثر فيها الوعظ من الرقة، وكان ورعا».

وقال الحافظ الذهبي في معرفة القراء الكبار: (١/ ٧٢).

«وقال سفيان بن عيينة: رأيته يخضب بالصفرة، ويقُصّ للجماعة».

وهكذا نصل إلى رفع عوارض الارتياب في شأن هذا القارئ المكي وتوليه لمنصب القصص فقط لا القضاء، وعمله في الحرم المكي قاصّاً للجماعة وليس قاضياً للجماعة، لأن وظيفة القصص كانت يومئذ من الوظائف والخدمات الرسمية التابعة للمسجد الجامع ولا سيما في الحرمين الشريفين، كما أنها هي الأكثر انسجاماً مع المهمة التي ينهض بها قارئ المِصْر يومئذ كما رأينا في الخبر الذي ساقه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء من أن ابن كثير كان يعِظ أصحابه أولاً، ثم يقرئهم بعد ذلك لتكون قراءتهم للقرآن على ما أثر فيها الوعظ من الرقة».

وقد لمسنا من خلال ما تطرق لمهمته هذه من تصحيف وما تطرق إلى تراجم أخرى لقراء الحرمين الشريفين كيف وقع عدد كبير من المؤلفين والمحققين للتراث في نسبة هؤلاء القراء والوعاظ إلى ولاية القضاء اعتماداً على ما وقفوا عليه من تحليات وأخبار عمل فيها التصحيف عمله، فحملوها على الظاهر المتبادر منها إلى الاذهان ونقل المتأخر ذلك عن المتقدم، أو وقع فيه الحافر على الحافر حتى انطمست معالم الحقيقة لولا ذلك البصيص من النور الذي قادنا بتوفيق الله إلى الصواب، والله عز وجل الموفق والهادي إلى سواء السبيل لا إله غيره ولا معبود بحق سواه، وهو الولي الحميد.